جامعة غرداية –الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية، وعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية

بعنوان:

قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات المالية في الجزائر

دراسة حالة بنك الجزائري الخارجيوكالة غرداية خلال الفترة (2020–2023)

➢ من إعداد الطالب:

➢ خينش محمد لمين

➢ تحت إشراف الأستاذ:

➢ بن جواد مسعود

نوقشت وأنجزت بتاريخ:15 جوان 2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

–د. بن جواد مسعود (مشرفا)

– أ.د سعداوي فريد (رئيسا)

– أ.د عجيلة محمد (ممتحنا)

السنة الجامعية:2025/2024

الاهداء

إلى من غرَس في نفسي حبّ العلم وعلّمني الصبر والإرادة...

إلى من سهِر وتعب من أجلي وكان سندي في كل خطوة...

إلى والديّ العزيزين، عرفانًا وتقديرًا لما قدّماه لي من دعم معنوي ومادي أسأل الله أن يطيل في عمرهما ويجزيهما عني خير الجزاء.

إلى إخوتي، وأصدقائي الأوفياء وكل من شجّعني وساندني ولو بكلمة طيبة...

إلى من تقاسمت معهم مشوار الدراس وتشاركت معهم لحظات التعب والنجاح...

إلى كل من أحبّ الخير لي...

أهدي ثمرة هذا العمل مع خالص المحبة والاحترام.

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات وصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى صحبه وآله اجمعين.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمة من صغيرها الى كبيرها الذين لم يبخلوا علي طرفة عين جزاهم الله خيرا .

أساتذتي الكرام استاذي المشرف علي بن جواد مسعود بارك الله فيك على كل مجهود بذلته معي وتوجيهاتك السديدة التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل..

والى مدير البنك شحمة عمر أحسن الله اليك أشكرك على كل مجهود بذلته وعلى كل توجيه قدمته لي.

كما أشكر كل من ساندني ووقف إلى جانبي من الأصدقاء والزملاء الذين كان لتشجيعهم أثر بالغ في تجاوز التحديات.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به الجميع.

الملخص

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسة المالية من خلال دراسة تطبيقية على وكالة البنك الخارجي الجزائري بغرداية خلال الفترة 2020-2023، واعتمدت الدارسة على منهج وصفي تحليل في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي تم واستخدام أدوات إحصائية لدراسة هذه الحالة، كما تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية، وتم تقييم المسؤولية الاجتماعية عبر أبعادها الرئيسية التي اخترناها.

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تُظهر مستوى مقبولاً من الأداء المالي مع مردودية موجبة طيلة فترة الدراسة، كما أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة غير مباشرة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي تتجلى في تحسين صورة المؤسسة وتقليل المخاطر التشغيلية، رغم غياب تأثيرات كمية مباشرة بسبب نقص البيانات المالية المعلنة حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

مسؤولية الاجتماعية، أداء المالي، بنك الخارجي الجزائري، مؤسسات المالية، مردودية المالية، مردودية الاقتصادية.

Abstract of the study:

This study aims to measure the impact of corporate social responsibility (CSR) on the financial performance of a financial institution, through an applied case study on the BEA (Banque Extérieure d'Algérie) agency in Ghardaïa during the period 2020–2023. The research adopted a descriptive analytical approach on the theoretical side and a case study approach for the practical component, using statistical tools to analyze the case. Financial performance was assessed using indicators of financial and economic profitability, while CSR was evaluated based on selected key dimensions.

The study found that the institution demonstrated an acceptable level of financial performance, maintaining positive profitability throughout the study period. The results also revealed an indirect relationship between CSR and financial performance, reflected in the improvement of the institution's public image and the reduction of operational risks. However, no direct quantitative effects were observed, largely due to the lack of disclosed financial data regarding CSR dimensions.

Keywords: corporate Social Responsibility (CSR), Financial Performance, Banque Extérieure d'Algérie (BEA), Financial Institutions, Financial Profitability, Economic Profitability

قائمة

المحتويات

الموضوع	قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الاهداء		IV
شكر وعرفان		V
الملخص.		VII
قائمة المحتويات		IX
فهرس الجداول والأشكال والملاحق		XII
قائمة الرموز والاختصارات		XVI
المقدمة العامة		أ–ت
الفصل الأول: الادبيات النظرية حول الاداء المالي والمسؤولية الاجتماعية		
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة المالية		3
المطلب الأول: الأسس النظرية للأداء المالي للمؤسسة المالية		3
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته للمؤسسة المالية		3
الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي		4
الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي ومعوقاته		7
المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية		8
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية أهميتها		8
الفرع الثاني: أبعاد وأهداف المسؤولية الاجتماعية		10
الفرع الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاداء المالية للمؤسسة المالية		12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة		14
المطلب الأول: الدراسات العربية		14
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية		16
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية		17
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية		
المبحث الأول: الأسس النظرية للبنك الخارجي الجزائري BEA		21
المطلب الأول: نبذة عن البنك الخارجي الجزائري		21
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري–وكالة غرداية–		22
المطلب الثالث: أهداف ومهام البنك الخارجي الجزائري		23
المبحث الثاني: منهجية الدراسة والأدوات التطبيقية المعتمدة		24

المطلب الأول: منهجية الدراسة	24
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدارسة	24
الفرع الثاني: عرض مصادر البيانات وآليات جمعها	24
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات	26
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة	26
الفرع الثاني: البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة لقياس المتغيرات	26
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية تحليلها ومناقشتها	27
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها	27
الفرع الأول: عرض نتائج الأداء المالي وتحليلها	27
الفرع الثاني: عرض نتائج المسؤولية الاجتماعية وتحليلها	38
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	40
الفرع الأول: مناقشة نتائج الدراسة	40
الفرع الثاني: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة	40
الخاتمة	43
قائمة المراجع	44
قائمة الملاحق	46

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1 - 1	تطور عناصر رأس المال العامل لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)	27
1-2	تطور الاحتياج الى رأس المال العامل	28
1-3	تطور الخزينة	29
1-4	تطور المردودية المالية	30
1-5	تطور المردودية الاقتصادية	31

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	يوضح استراتيجيات تبني المسؤولية الاجتماعية	10
2-1	أيعاد المسؤولية الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية حسب Carroll	11
1-2	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري-وكالة غرداية-	22
2 -2	يوضح نمو رأس المال العامل لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)	33
3 - 2	يوضح نمو احتياج الى رأس المال العامل لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)	34
4-2	يوضح نمو الخزينة لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)	35
5-2	يوضح نمو المردودية المالية لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)	36
6-2	يوضح نمو المردودية الاقتصادية لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)	37

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2020	48
02	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2021	49
03	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2022	50
04	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2023 أًصول	51
05	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2023 خصوم	52
06	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية	53
07	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية المالية	54

قائمة

الرموز

والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات:

الرموز والاختصارات	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة بالعربية
FR_{ng}	Fond de Roulement	رأس المال العامل
BFR	Besoins Fonds de Roulement	احتياج الى رأس المال العامل
TR	Trésorerie	الخزينة
CSR	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركات
REX	Résultat d'Exploitation	النتيجة التشغيلية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
ROE	Return on Equity	المردودية المالية
ROA	Return on Assets	المردودية الاقتصادية
NPM	Net Profit Margin	هامش الربح الصافي
EPS	Earnings Per Share	ربحية السهم الواحد
ROS	Return on Sales	العائد على المبيعات
CFP	Corporate Financial Performance	الأداء المالي للمؤسسة
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الجزائري الخارجي
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة العامة

أ.توطئة:

مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، خصوصًا على الصعيد الاقتصادي، لم تعد المؤسسات المالية تقتصر في نشاطها على تحقيق الربح فقط، بل أصبحت مطالبة بلعب أدوار اجتماعية وأخلاقية، في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقد ساهم هذا التوجه في إعادة تشكيل أهداف المؤسسات، حيث أصبح الالتزام بالقيم الاجتماعية والبيئية جزءًا من استراتيجياتها التنافسية.

وفي هذا السياق، برزت تساؤلات جوهرية حول مدى تأثير هذا التوجه على الأداء المالي للمؤسسات، لا سيما في القطاع المالي الذي يعدّ ركيزة الاقتصاد الوطني. ومع تزايد الاهتمام بالاستدامة والممارسات الأخلاقية، أضحت المؤسسات المالية مطالبة بإيجاد توازن دقيق بين تحقيق الأهداف الاقتصادية من جهة، والوفاء بالتزاماتها الاجتماعية من جهة أخرى.

من هنا تكتسي دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي أهمية خاصة، إذ تسمح بفهم ما إذا كانت الممارسات الاجتماعية تؤثر إيجابًا أو سلبًا على المؤشرات المالية للمؤسسات. لذلك جاءت هذه الدراسة لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في مؤسسة مالية جزائرية، من خلال نموذج تطبيقي يسمح بإبراز هذه العلاقة على أسس علمية وواقعية. ومن هنا تبرز لنا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

ب.الإشكالية:

ما مدى قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة المالية محل الدراسة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يؤثر التزام المؤسسة المالية بالمسؤولية الاجتماعية على الربحية؟

-كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين صورة المؤسسة المالية؟

ت.فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة.
- توجد علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والمردودية المالية للمؤسسة.

ث.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- فهم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية؛
- تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي؛
- تحديد تأثير المسؤولية الاجتماعية على صورة المؤسسة المالية؛
- قديم توصيات عملية للمؤسسات المالية؛
- دراسة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

ج.أهمية الدراسة:

- تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي؛
- توفير مرجع أكاديمي في المجال؛
- تحديد التحديات والعوائق؛
- أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي؛
- دعم التنمية المستدامة في المؤسسات المالية.

ح.مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1-دوافع ذاتية:

تم اختيار هذا الموضوع لكونه يندرج ضمن مجال تخصصي الأكاديمي في المالية، مما يتيح لي فرصة التعمق في أحد المواضيع المهمة والحديثة في هذا المجال، وهو موضوع المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالي. كما أن هذه الدراسة تمثل فرصة لفهم كيفية إجراء التحليل المالي داخل المؤسسات المالية، خاصة في السياق الجزائري، مما يُعزز من معارفي النظرية والتطبيقية، ويفتح أمامي آفاقًا أوسع في البحث والتخصص مستقبلاً وأيضا في سوق العمل.

2-دوافع موضوعية:

تتمثل الدوافع الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في أهمية المسؤولية الاجتماعية كمفهوم حديث أصبح يؤثر بشكل متزايد على أداء المؤسسات المالية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. كما أن قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق الجزائري خاصة في قطاع المؤسسات المالية، تبرز الحاجة إلى تعميق البحث فيه. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا الموضوع في سد فجوة علمية من خلال الربط بين الجانبين المالي والاجتماعي، مما يمكن أن يعود بالفائدة على صناع القرار داخل المؤسسات المالية الجزائرية، ويعزز من تبني ممارسات مسؤولة تحقق الاستدامة المالية والاجتماعية في آنٍ واحد.

خ.حدود الدارسة: وتمثلت حدود الدراسة في:

1-الحدود المكانية:

- ✓ البنك الخارجي -ولاية غرداية-

2-الحدود الزمنية:

شهر أفريل وماي 2025

د.منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية حيث تم اجراء مسح نظري في الادبيات المتعقلة بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وعرض اهم الدراسات السابقة ومن اجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعملي (التطبيقي).

ذ.تقسيمات البحث:

من اجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

خصصنا الفصل الأول والذي عنوانه "الادبيات النظرية للأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية"، وتم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول عنوانه مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية والمبحث الثاني خصصناه للدراسات السابقة.

والفصل الثاني خصصناه للدارسة الميدانية وذلك من خلال اسقاط الجانب النظري على ارض الواقع للتعرف اكثر على مدى التزام المسؤولية الاجتماعية في نشاط المؤسسات المالية

وفي الأخير نختم موضوعنا هذا بتلخيص واختبار الفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل اليها، وأخيرا قمنا بتقديم اقتراحات بناءا على النتائج المتوصل اليها، إضافة الى أفاق البحث.

ر.نموذج الدراسة:

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المالية

المتغير التابع: الأداء المالي للمؤسسة المالية

ز.صعوبات الدراسة:

خلال انجازي لهذا البحث الأكاديمي اعترضتني صعوبات كثيرة ولا يسعني ان اذكرها كلها ولكن أذكر بعضها:

-صعوبة إيجاد مكان للتربص الميداني حيث قضيت شهر كامل وانا أبحث عن مؤسسة لأجراء هذه الدراسة؛

-عدم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع وهذا مما أدى الى نقص هذه الدراسة في الجانب التطبيقي خصوصا حول المتغير المسؤولية الاجتماعية؛

-حساب المؤشرات المالية الخاصة بالمؤسسة كان أمر صعب لأن بيانات المؤسسة كانت باللغة الفرنسية وأيضا ميزانيات المؤسسة معقدة تحتاج الى اجتهاد كبير خصوصا ان فترة الدراسة كانت 4 سنوات كاملة؛

-لم أحصل على المعلومات المطلوبة التي كنت أريدها لأن هذه المعلومات التي أجريت بها الدراسة كانت في الموقع الرسمي للبنك فقط جلبت منه يعني التربص لم أستفد منه بشكل المطلوب؛

-وأيضا أذكر صعوبة أخرى وهي تأخير الذي وجدته قبل استلام موضوع المذكرة لأن الموضوع استلمته في وقت متأخر قليلا وهذا أثر كثيرا في دراستي.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية حول الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

تُعدّ الأدبيات النظرية الإطار المرجعي الذي يُبنى عليه أي بحث علمي، إذ تمثل الأساس المعرفي الذي تستند إليه الدراسة لفهم المتغيرات محل التحليل، وتحديد طبيعة العلاقة المحتملة بينها. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم خلفية علمية متماسكة حول مفهومي الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية، باعتبارهما من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء، نظراً لتأثيرهما المتبادل على استمرارية المؤسسة وتوازنها الاستراتيجي.

لقد شهد مفهوم الأداء المالي تطوراً ملحوظاً، حيث لم يعد يُختزل في مجرد نتائج محاسبية أو مؤشرات تقليدية، بل أصبح يُنظر إليه من زاوية أوسع، تدمج بين البعد الكمي والبعد النوعي، في محاولة لتقديم تصور شامل عن فعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية. في المقابل، أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تشكل أحد أبرز معايير التقييم المؤسسي في البيئة المعاصرة، بالنظر إلى الأدوار المتزايدة التي باتت تضطلع بها المؤسسات تجاه محيطها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وعليه، يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية، من خلال التطرق إلى أبرز العناصر المكونة لهما، مع تسليط الضوء على الخلفيات النظرية المرتبطة بهما. كما سيتم تقديم مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف إيضاح السياق البحثي العام الذي تندرج ضمنه هذه الدراسة. وبناءً على ذلك، سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

تُعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة، نظرًا لأن الإدارة تعتمد بشكل كبير على هذا التقييم لزيادة ثروة المؤسسة وتحقيق الأهداف المالية المحددة. يؤثر تقييم الأداء المالي بشكل كبير على جميع الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة، حيث يُعتبر أداة أساسية لتحقيق الاستدامة المالية وتحسين الكفاءة.

وفي هذا السياق، ستتناول هذه الدراسة الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية بشكل مفصل ومنفصل، حيث يعد الأداء المالي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية من جهة، وتُعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أحد الأبعاد التي تساهم في تحسين سمعتها وخلق مزايا تنافسية لها من جهة أخرى.

المطلب الأول: الأسس النظرية للأداء المالي للمؤسسة المالية.

تسعى الوظيفة المالية على أساس منهجي سليم إلى استخدام الموارد المالية بفعالية وكفاءة عالية داخل المؤسسة، بهدف تحقيق الأداء المالي المنشود. ويتم ذلك من خلال توفير معلومات ملائمة واعتماد أساليب تحليلية وعملية في بناء المؤشرات المالية.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته للمؤسسة المالية

أولا–تعريف الأداء المالي:

يُعد تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي أمرًا معقدًا، وذلك نتيجة لتباين وجهات النظر بين الباحثين والكتّاب في هذا المجال. وقد تم تقديم عدة تعريفات للأداء المالي، من أبرزها ما يلي:

يعرفه محمود الخطيب "يُنظر إلى الأداء المالي كأداة فاعلة تحفز المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال توجيههم نحو الشركات التي تعكس مؤشّراتها المالية مستويات عالية من النجاح والتقدّم مقارنة بغيرها، مما يعزز جاذبيتها في السوق".[1]

كما يشير تعريف اخر الى أن" يُعبّر الأداء المالي عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة مواردها المالية لتحقيق أهدافها المرسومة، ويُقاس من خلال مؤشرات متنوعة مثل رأس المال العامل، واحتياجات التمويل، والخزينة، إضافة إلى التحليل بالنسب المالية".[2]

في حين يعرف الأداء المالي ايضا "بأنه مستوى كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تحليل نتائجها باستخدام مؤشرات مالية كمؤشرات الربحية والسيولة وغيرها، وهو ما يعكس مدى نجاح أنشطتها الاقتصادية"[3].

من خلال ما سبق يمكن ان نعرف الأداء المالي: يُعرّف الأداء المالي بأنه مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها المرسومة، ويُقاس ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، مثل مؤشرات الربحية، والسيولة، ورأس المال العامل، بما يعكس مستوى نجاح الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة ومدى جاذبيتها للاستثمار.

---

[1]– محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.46.

[2]– حمادي بعلباس، بوطالبي هشام، "**الأداء المالي وطرق قياسه**"، الملتقى الوطني الأول حول: إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص1–2.

[3]– خمايسية أيمن، بوعنيق نور الدين، "**تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022، ص29.

ثانيا–أهمية الأداء المالي:

تتجلى أهمية الأداء المالي فيما يلي:

- ✓ يُعد الأداء المالي أداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة بشكل شامل، من خلال تحليل النتائج المالية واستخلاص مؤشرات تعكس مواطن القوة والضعف في نشاطها.
- ✓ يُوفر معلومات مالية موثوقة تُمكّن مختلف الأطراف ذات العلاقة، كالمستثمرين والدائنين والإدارة، من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بمصالحهم.
- ✓ يُساهم في متابعة الأداء المالي للمؤسسة ورصد انحرافاته، مما يسمح بتقييم مدى تحقيقها لأهدافها وفعالية استغلالها للموارد المتاحة.
- ✓ يُمثل وسيلة مهمة لضمان استمرارية المؤسسة واستقرارها، من خلال الكشف عن المعوقات التي تواجهها واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة وترشيد استخدام الموارد والاستثمارات[1].

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

تستند عملية قياس الأداء المالي في المؤسسة المالية إلى عدة مؤشرات رئيسية، من أبرزها:

1–رأس المال العامل(FR) :

يُعد رأس المال العامل الفارق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ولذلك يُعرف أيضًا بصافي رأس المال العامل. يُستخدم هذا المؤشر لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة على المدى القصير. ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية:[2]

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

كما يتم حسابه كما يلي:[3]

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) – الأصول الثابتة.

[1]– بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، " **مراقبة التسيير كآلية لحكومات المؤسسات وتفعيل الأداء**"، مؤتمر وطني بعنوان مراقبة التسيير كآلية لحكومات المؤسسات وتفعيل الأبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017/04/25، ص8.

[2] مصطفى عوادي، منير عوادي، " **مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي** "، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص360.

[3] قريشي مروة، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة قصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016،ص4.

2-الاحتياج في رأس المال العامل(BFR) :

يُعرَّف احتياج في رأس المال العامل على أنه ذلك الجزء من الاحتياجات التمويلية الضرورية المرتبطة بدورة الاستغلال، والذي لا تتم تغطيته من خلال الموارد الدورية للمؤسسة، ويتم حسابه وفق الطريقة التالية:[1]

الاحتياج في رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة.

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم استغلال + قيم جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

3-الخزينة(TR) :

تُعبّر الخزينة عن القيم المالية المتاحة التي يمكن للمؤسسة التصرف فيها خلال دورة معينة. وتنتج هذه القيم إما من صافي السيولة المتوفرة، أو من الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، أي أنها تمثل الأرصدة السائلة المتبقية فعليًا تحت تصرف المؤسسة بعد تغطية تلك الاحتياجات[2]. ويتم تحديدها استنادًا إلى المعادلات التالية:[3]

الخزينة = السلفيات المصرفية – القيم الجاهزة.

الخزينة= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

4- المردودية :

المردودية هي النتائج التي تحققها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، من خلال استخدام وتوظيف الوسائل المالية والمادية المناسبة لذلك كما، تعكس مدى فعالية هذه الوسائل في تحقيق المكافآت أو العوائد خلال الفترة المعنية بالنشاط. ومن بين أنواعها نذكر:

4-1-مردودية الاستغلال (Rex)

يُعبر هذا النوع من المردودية عن العلاقة بين نتيجة الاستغلال ومستوى النشاط، ويتم احتسابه باستخدام الصيغة التالية:

مردودية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / مستوى النشاط.

حيث يُعبر عن مستوى النشاط إما من خلال رقم الأعمال أو من خلال مستوى الإنتاج[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص5.

[2]- ليندة غربة، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية"**، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص.6

[3]- قريشي مروة، مرجع سبق ذكره، ص5.

[4]- سعيد رحيم، زينب خلدون، **"دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد04، جامعة البويرة، 2018، ص58

4-1-المردودية الاقتصادية (RE)

تُعبّر عن مدى أداء الأصول الاقتصادية للمشروع، وتُعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأصول المستعملة لتحقيقها، كما تُعبر عن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من قبل القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة معينة، بغض النظر عن طريقة التمويل. ويتم حسابها باستخدام العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية / الأصول الاقتصادية

أي ان المردودية مؤشر يوضح نسبة النتيجة المحققة نتيجة استخدام وسائل مناسبة، حيث تعكس المردودية الاقتصادية قدرة المؤسسة أو المشروع على توليد الربح من خلال استغلال أصولها الاقتصادية. وكلما ارتفعت نتائج المشروع بشكل إيجابي، دلّ ذلك على كفاءة في استغلال هذه الأصول.

4-2-المردودية المالية (RF)

تُعبّر المردودية المالية عن العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في مشروع معين، وتُعد من المؤشرات المالية الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم فبناءً على هذا المؤشر، يقرر المستثمرون إما الاستمرار في استثماراتهم أو تحويل أموالهم إلى فرص استثمارية أخرى تحقق لهم عوائد أفضل. وتُحسب المردودية المالية باستخدام العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تعكس المردودية المالية العلاقة القائمة بين نتيجة المشروع وحقوقه الخاصة، حيث تقيس مدى قدرة المشروع على مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، أي تمثل العائد الذي يتحصل عليه المساهمون مقابل وضع أموالهم تحت تصرف المشروع أو المؤسسة. وتُعد هذه العلاقة من المؤشرات واسعة الاستخدام في أوساط المحللين الماليين.[1]

[1]- نفس المرجع، ص59.

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي ومعوقاته

أولا–أهداف الأداء المالي:

يمكن تلخيص اهداف الأداء المالي في النقاط التالية:

1–التوازن المالي: يُعتبر التوازن المالي هدفًا رئيسيًا تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه، حيث يتصل ارتباطًا وثيقًا باستقرار المؤسسة المالي، يتمثل هذا التوازن في لحظة معينة من خلال التنسيق بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة مما يسهم في الحفاظ على استقرار المؤسسة على مدار الفترة المالية، يتطلب ذلك تحقيق التوازن بين المدفوعات والمتحصلات.

2–نمو المؤسسة: هو من العوامل الأساسية التي تساهم في تعظيم قيمتها، ولذلك تعتبر قرارات النمو قرارات استراتيجية محورية، النمو يمثل وظيفة استراتيجية حيوية للمؤسسة الاقتصادية وهو يعكس مدى نجاح وكفاءة استراتيجياتها في مجالات التطور والتوسع والبقاء والاستمرار.

3–الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتيجة للعديد من السياسات والقرارات التي يتم اتخاذها، كما تقيس كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في توليد الأرباح وهي العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، ويهدف قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على تحقيق العوائد ومدى فعاليته في توليد الأرباح الصافية من الأنشطة العادية التي يمارسها[1].

ثانيا–معوقات الأداء المالي:

قد تتعرض عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية الى بعض المعوقات ونذكر منها:

1– قصور نظم المعلومات في المؤسسات: تستند عملية تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات بشكل جوهري إلى نظام معلوماتي متكامل يُنظر إليه كركيزة أساسية لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل المؤشرات وتقويم النتائج، فالكثير من المؤسسات تبذل جهودًا كبيرة لتطوير هذا النظام بهدف ضمان توافر المعلومات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات وتقديم خدمة فعّالة للإدارة.

2–صعوبة قياس وتحديد معايير الأداء في الأنشطة الاقتصادية: تواجه المؤسسات صعوبة في قياس وتحديد بعض المؤشرات المتعلقة بالنتائج المحققة وتقييم الأداء المالي، وتختلف درجة الصعوبة حسب تنوع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من بين هذه الصعوبات توجد التحديات المرتبطة بالقياس الكمي لحجم الإنتاج النهائي، ويعود ذلك إلى صعوبة تحديد نوعيات الإنتاج أو اختلاف وحدات القياس المتبعة[2].

---

[1]– قريشي مروة، مرجع سبق ذكره، ص8

[2]– طرشي محمد، يخلف صفية، **"أهمية مراقبة التسيير كالية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"**، ملقى وطني حول مراقبة التسيير كالية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الأبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017،ص ص 09-10.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية

شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في نظرة المؤسسات المالية الى محيطها الاجتماعي والبيئي، حيث لم يعد النجاح يقاس فقط من خلال المؤشرات المالية، بل أصبح مرتبطًا أيضًا بدرجة التزام المؤسسة بمسؤولياتها تجاه المجتمع، وفي هذا السياق برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد المفاهيم الحديثة التي تعكس التوجه نحو تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ومساهمتها في التنمية المستدامة. ويعكس هذا المفهوم مدى وعي المؤسسة بتأثير نشاطها على مختلف الأطراف ذات العلاقة، وسعيها للحد من الآثار السلبية وتعزيز الأثر الإيجابي لأنشطتها سواء على مستوى البيئة أو المجتمع أو القوى العاملة، بناءً على ذلك أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية أحد المعايير التي يُعتمد عليها لتقييم أداء المؤسسة ودرجة التزامها بأخلاقيات العمل والمبادئ الإنسانية.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها

أولا–تعريف المسؤولية الاجتماعية

تسعى المؤسسات الحديثة إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية ضمن أنشطتها وسياساتها بهدف تعزيز دورها في خدمة المجتمع، ويُعرف هذا التوجه بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي حظي باهتمام واسع وتعددت تعاريفه باختلاف الزوايا التي تناولته، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

- **عرفتها مفوضة الجماعات الأوروبية** (European Commission)"على انها مفهوم تدرج من خلاله الشركات الاعتبارات الاجتماعية والبيئية ضمن أنشطتها التجارية وتعاملها مع أصحاب المصلحة، وذلك بشكل طوعي واختياري".
- **عرفها (Jones)**"تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات على انها الفكرة التي مفادها ان على الشركات التزامات تجاه فئات مختلفة في المجتمع تتجاوز المساهمين، وتمتد الى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية او ما تنص عليه العقود النقابية".
- **عرفها (Foran)**" يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات على انها مجموعة الممارسات والسلوكيات التي تتبناها المؤسسات تجاه القوى العاملة لديها، وتجاه البيئة التي تنشط ضمنها وتجاه السلطات والمجتمع المدني".[1]
- **ووفقا للمعيار الدولي (ISO 26000)**"مسؤولية المؤسسة عن الاثار المترتبة على أنشطتها المجتمع والبيئة، من خلال سلوك شفاف واخلاقي يساهم في التنمية المستدامة"[2]

[1] - Alexander Dahlsrud, "**How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions ",** Management Corp. Soc. Responsib, *Mgmt* 15, Wiley InterScience, 2006, p p 8 10

[2] – HEC Paris, **"What is Corporate Social Responsability (CSR)?",** source: The following link**:** https://www.hec.edu/en/institutes-and-centers-expertise/sustainability-organizations/think/executive-factsheets/what-corporate-social-responsability-csr, Accessed on 20 April 2025, 12:40pm.

❖ **عرفها المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة (WBCSD.2000)**" على انها التزام الشركات بمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بهدف تحسين جودة حياتهم".[1]

من خلال استعراض مختلف التعريفات للمسؤولية الاجتماعية، يتضح وجود قدر كبير من التوافق حول كونها التزامًا اختياريا تتحمله المؤسسات، ويتعدى نطاقها الأهداف الاقتصادية إلى أهداف اجتماعية وبيئية. كما تتفق معظم التعريفات على أهمية مراعاة مصالح مختلف الأطراف المعنية مثل العمال، والمجتمع المحلي، والمستهلكين، إلى جانب الالتزام بالتنمية المستدامة.

ومع ذلك تتفاوت التعريفات في تركيزها؛ فبعضها يُبرز البعد الأخلاقي مثل تعريف **(ISO 26000)**، في حين يُركّز البعض الآخر على التفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة كما في تعريف **(Foran).**

ومنه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية " بأنها التزام اختياري تتبناه المؤسسة بهدف تحقيق التوازن بين أداها الاقتصادي وبين مساهمتها في التنمية الاجتماعية والبيئية، من خلال تبني ممارسات أخلاقية وشفافية تراعي مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، وتسهم في تعزيز الاستدامة على المدى الطويل".

ثانيا–أهمية المسؤولية الاجتماعية.

1–بالنسبة للمؤسسة:

- تحقيق عائد مادي مرتفع وتحسين مستوى الأداء العام، الى جانب تعزيز قبول المؤسسة اجتماعيا من قبل المجتمع؛
- تنمية العوائد الاستثمارية وزيادة الأرباح المتوقعة؛
- جذب الكفاءات المتميزة والحفاظ عليها من خلال تهيئة بيئة عمل محفزة؛
- بناء صورة ذهنية إيجابية لدى فئة واسعة من العملاء، الامر الذي يساهم في تعزيز ثقتهم للمؤسسة؛
- تطوير علاقات المؤسسة مع المحيط الخارجي بما في ذلك عناصر البيئة الخارجية.

2–بالنسبة للمجتمع:

- المساهمة في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي من خلال ترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة وتكافئ الفرص؛
- المساهمة في تحسين جودة الحياة غير دعم الجهود الهادفة الى معالجة مشكلتي البطالة والفقر، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن تحسين مستويات الدخل والمعيشة لفئات المجتمع المختلفة؛
- تعزيز التكامل والتعاون بين المؤسسة والمجتمع المحلي بما يضمن تحقيق منافع متبادلة.[2]

ومن خلال ما ذكرناه تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المحاور الأساسية التي تسهم في بناء علاقة تفاعلية بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، من خلال مساهمتها في تحقيق استقرار للمجتمع من خلال نشر مبادئ العدالة والمساواة والى غير ذلك من الميزات الأخرى.

---

[1] –Suarez Roony, "**Social Responsibility**: **The Good**, **the Bad and the Ugly**", Munich Personal RePEc Archive, Munich, 2020, p 1, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99164/1/MPRA_paper_99164.pdf.

[2]– سميرة لغويل، نوال زمالي، "**المسؤولية الاجتماعية، الأبعاد، المعايير**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، جامعة تسبة، الجزائر، 2016، ص304.

الفرع الثاني: أبعاد وأهداف المسؤولية الاجتماعية

أولا– أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تجسد ابعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل عام فيما يلي:

1–البعد الأخلاقي: يقوم هذا البعد على أسس أخلاقية ومعايير مستمدة من القيم والعادات الاجتماعية مما يفرض على إدارة المؤسسات إدراك الأبعاد السلوكية والثقافية في المجتمعات التي تنشط فيها، وعلى الرغم من أن هذه المبادئ لا تُعد قواعد قانونية مُلزمة إلا أن احترامها يعد ضروريًا لتعزيز مصداقية المؤسسة وتقبلها داخل المجتمع، وبالتالي يُفترض أن تلتزم المؤسسات بالتصرف وفق ما هو عادل ونزيه وصحيح من الناحية الأخلاقية.

2–البعد القانوني: يرتكز هذا البعد على مبادئ حماية البيئة وضمان السلامة المهنية وتحقيق العدالة إلى جانب الالتزام بالقوانين المتعلقة بحماية المستهلك، ويتضمن هذا الجانب مجموعة من العناصر التي يتعين على المؤسسات مراعاتها بما يسهم في تحسين علاقتها مع المستهلكين والعاملين على اختلاف أجناسهم وأعراقهم ومعتقداتهم، كما يشمل الحرص على عدم الإضرار بالبيئة سواء من خلال الاستخدام المفرط للموارد أو التسبب في التلوث في الهواء والماء والتربة، ويُجمع الباحثون على أن هذه المسؤوليات تمثل أساسًا مهمًا لنشوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطوره.

3–**البعد الاقتصادي**: يمثل البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، حيث يقوم على مبادئ المنافسة العادلة والاستفادة من التقدم التكنولوجي دون الإضرار بالمجتمع أو البيئة، ويتجلى هذا البعد في التزام المؤسسة بإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة بجودة مقبولة وتكلفة مناسبة بما يحقق المنفعة للمجتمع، كما يشمل هذا الالتزام تحقيق أرباح وعوائد مالية كافية تُراعي مساهمات أصحاب رؤوس الأموال والعمال وغيرهم من المعنيين بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة.

4–البعد الخيري: يرتبط البعد الخيري بمبدأ الإسهام في تحسين نوعية الحياة بوجه عام ويشمل مجموعة من الأنشطة التي تستهدف دعم الفئات المحتاجة، وتعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال تقديم المساعدات وتحسين ظروف العيش، ويتفرع عن هذا البعد عناصر ترتبط بجودة ما يحصل عليه الأفراد من غذاء، وملبس، وخدمات نقل، وغيرها من الجوانب التي تُسهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية.[1]

شكل رقم (1–1): يوضح استراتيجيات تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية

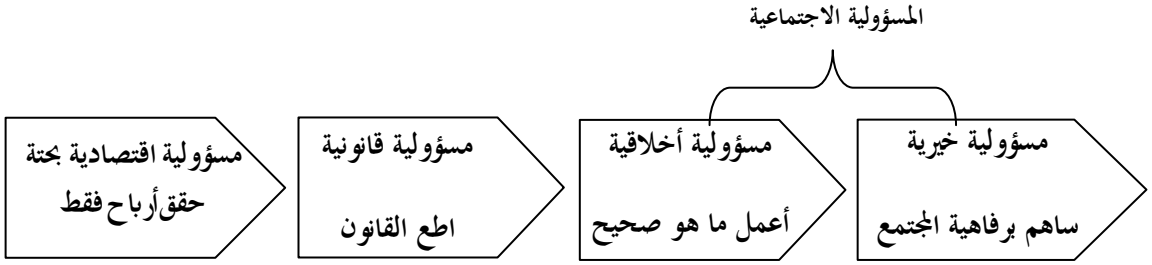

المصدر:هاجر عزي، مريم بطاش،"دور المسؤولية الاجتماعية في تعظيم الميزة التنافسية للمؤسسة"، مذكرة ماستر،منشورة، جامعة يحى فارس–المدية– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2016، ص27.

[1]– بسمة كحول، سعيدة طيب، أحمد قادري،"**الايزو 26000 كأداة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات**"، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد02،مركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2019، ص ص 57 58

وأشار الباحث كارول (Archie Carroll) أيضا الى هذه الأبعاد الأربعة التي ذكرناها ونعرض محاورها بشكل موجز في الشكل الآتي:

شكل (1-2): أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المالية حسب Carroll

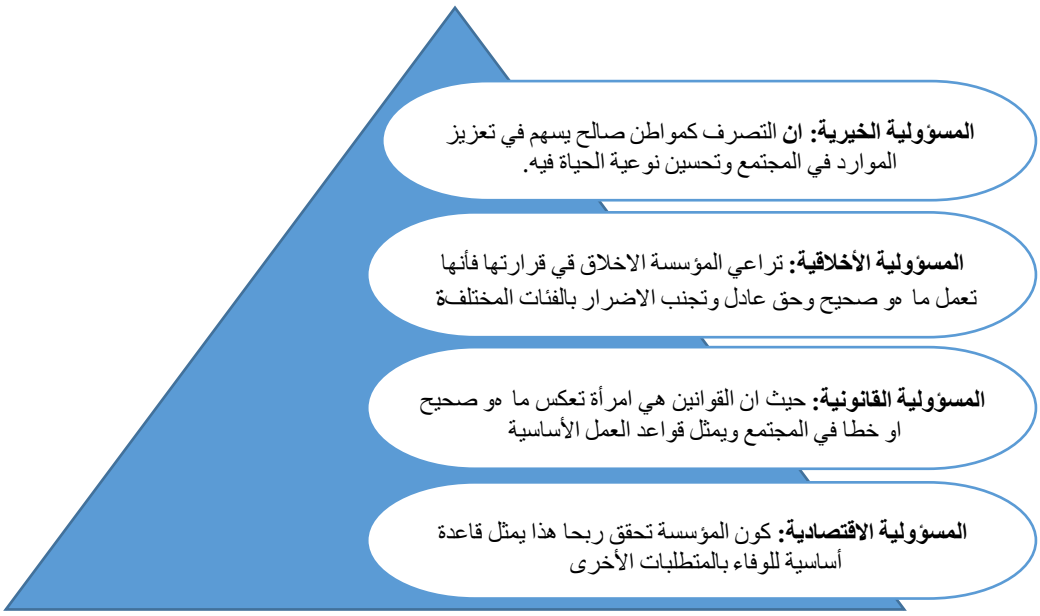

المصدر: سمية بن علي، جيهاد بومنقار،"**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة دراسات وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص138.

ثانيا- أهداف المسؤولية الاجتماعية:

تُلخَّص أهداف المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:"

-مساعدة المؤسسات على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية مع مراعاة الاختلافات الثقافية والاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية في البيئات التي تنشط فيها؛

- التشديد على نتائج الأداء والتحسين،
- زيادة الثقة والارتياح للمؤسسات مع عملائها والجهات ذات الصلة؛
- التجانس مع الوثائق والاتفاقيات والصكوك الدولية؛
- توسيع قاعدة التوعية والتحسس بالمسؤولية".[1]

[1]- شخماية أميرة، شخماية لمياء، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق اهراس-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2021، ص ص 11 12.

الفرع الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للمؤسسة

تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الأداء المالي، من خلال تأثيره على مجموعة من العوامل التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالنتائج المالية.

أولا–الأثار المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات:

عالجت كثير من البحوث والدراسات العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للمؤسسة، حيث نشرت مجلة (Business & Society) عدة دراسات في هذا المجال من بين هذه الدراسات دراسة قام بها (Griffin & Mahon) على 62 مؤسسة، وأيضا الدراسة التي قام بها (Roman & Hayibor & Agle) والتي نشترها نفس المجلة عام 1999 حول هذا الموضوع ومعظم تلك الدراسات أشارت الى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي لتلك المؤسسات التي تم البحث عليها.

أما Connolly فقد أشار الى ان الفوائد التي يمكن ان تحققها المؤسسة من تنبيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تنقسم الى نوعين رئيسين هما: الفوائد المالية والفوائد الاجتماعية. فعلى الصعيد الفوائد المالية يشير Connolly الى ان المؤسسة إذا لم تراعي مبادئ المسؤولية الاجتماعية فسوف يكلفها هذا مبالغ طائلة، حيث تضطر الى دفع تعويضات للجهات المتضررة.

كما بينت بعض الدراسات الأخرى على وجود علاقة إيجابية بين تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من جهة، ومستوى أدائها المالي وأرباحها من جهة أخرى، وقد توصلت هذه الدراسات الى نجاح برامج المسؤولية للمؤسسات يتوقف على قدرة الحكومات على توفير بيئة أعمال مناسبة من حيث قوانين العمل والى غير ذلك.

كما أن الأداء المالي للمؤسسات يؤثر بدوره على مدى قدرتها على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية وقد سعت العديد من الدراسات إلى تقييم الأداء الاقتصادي للشركات من خلال مقارنة أرباح المؤسسات التي تلتزم بممارسات المسؤولية الاجتماعية مع تلك التي لا تطبق هذه البرامج، وتشير هذه الدراسات الى ان المؤسسات المحلية والأجنبية تميل الى تبني المسؤولية الاجتماعية عندما تكون الأرباح المحتملة الناتجة عنها اكبر او تفوق التكاليف المرتبطة بها، وتتجلى هذه الأرباح في تحسين سمعة المؤسسة، وزيادة القدرة على تسعير المنتجات في ظل ارتفاع الطلب من المستهلكين الذين يقبلون على المنتجات ذات البعد البيئي والاجتماعي، مثل تلك التي تحترم فيها حقوق العمال، وكلما التزمت المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية كلما ساهم هذا في استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة.

وقد أظهرت الإحصاءات والدراسات أن المؤسسات المتلزمة اجتماعيا تحقق مكاسبا مالية معتبرة وفيما يلي بعض النتائج الدالة على ذلك:[1]

[1]– قريشي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

في بريطانيا خلال الفترة 1989 الى 1999 ارتفع الادخار في أسهم الشركات التي تندرج تحت اطار المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من 200 مليون جنيه إسترليني الى ما يزيد 2 بليون جنيه إسترليني والاهم من ذلك هو معدل النمو لهذه الأسهم فقد تضاعفت قيمة هذه الأسهم على مدى ثلاث سنوات فقط بين 1996-1999 وفي أحدث الدراسات التي أجريت عن الشركات الأمريكية أشار82% من المديرين الذين شملتهم الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تساهم في تحسين نتائج الأعمال كما تشير دراسة أخرى الى ان الشركات التي تطبق البرامج المسؤولية الاجتماعية تزداد احتمالات تحسن أدائها المالي.[1]

ثانيا- الأثار غير المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات: نذكر منها المزايا التالية:

1-تعزيز سمعة الشركة ومكانة المنتج: تؤدي الممارسات التجارية المسؤولة الى رفع مكانة المنتج في السوق وتعزيز السمعة العامة للمؤسسة، حيث أصبحت السمعة في ظل البيئة التنافسية الحديثة بمثابة أحد الأصول غير الملموسة ذات القيمة العالية التي تسهم في توجيه استراتيجيات العمل.

2-تحسين فرص الحصول على التمويل: تمثل السمعة الجيدة عاملا جوهريا في تحقيق استدامة أداء المؤسسة، اذ تُعد من أبرز المزايا المرتبطة بالممارسات التجارية المسؤولية الأمر الذي يُحسن من قدرة المؤسسة على الوصول الى مصادر التمويل والاقتراض بشروط تفضيلية.

3-رفع الكفاءة التشغيلية وتقليص التكاليف: تعتمد العديد من المؤسسات وخصوصا في مناطق آسيا، اليابان و أمريكا الجنوبية على ادماج مفاهيم الكفاءة التشغيلية ضمن اطار المسؤولية الاجتماعية باعتبارها قيمة مضافة تساهم في تحسين الأداء الداخلي للمؤسسة وتخفيض التكاليف التشغيلية.

4-انخفاض المخاطر وتكاليف التجارة: ان المشاركة الفعالة في البرامج المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية تساهم بشكل كبير في تقليص حجم الغرامات وتقليل الاحكام القضائية ضد المؤسسات التي تنتهك القوانين المعمول بها.

5-زيادة الإنتاجية والجودة: تساهم الجهود المبذولة من المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية عبر تعزيز أداء القوة العاملة وتحسين العمليات الداخلية في تعزيز الإنتاجية وجودة العمل، كما تسهم هذه الجهود في تقليل الأخطاء وتعزيز فعالية وكفاءة العمل من خلال تحسين بيئة العمل وزيادة مشاركة الموظفين في عمليات اتخاذ القرار.[2]

---

[1]- مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- خليلي أحمد، **"أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 525 526.

المبحث الثاني الدراسات السابقة.

في هذا المبحث سنتناول الدراسات السابقة التي عالجت موضوع دراستنا سواء تلك المكتوبة باللغة العربية أو الأجنبية، والتي تنوعت بين أبحاث جامعية ومقالات علمية، كما سنُبرز من خلال هذا العرض موضع دراستنا الحالية ضمن هذا السياق البحثي مع توضيح الإضافة التي يمكن أن تقدمها مقارنةً بما سبقها من أعمال.

المطلب الأول: الدراسات العربية.

سنستعرض في هذا المطلب بعض الدراسات العربية التي تناولت موضوع بحثنا مع التعرف على أبرز النقاط التي ركزت عليها، وذلك بهدف إبراز موقع دراستنا الحالية ضمن هذا السياق البحثي وبيان الإضافة التي يمكن أن تقدمها.

الدراسة الأولى:

- ✓ دراسة (**إيمان بن عزوز، إلياس بن ساسي، الجزائر، 2015**): بعنوان "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات**"[1]هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لعينة مكوّنة من 51 مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. وتم قياس المسؤولية الاجتماعية من خلال أربعة أبعاد رئيسية هي: المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع، وحماية المستهلك. أما الأداء المالي فقد تم التعبير عنه بمؤشر العائد على الأصول .**(ROA)** استخدم الباحث منهجًا كميًا يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج إحصائية: نموذج الانحدار المجمّع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين بُعد "المحافظة على البيئة" والعائد على الأصول، بينما لم تُسجّل أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية ومؤشر الأداء المالي. تم الاعتماد في النتائج النهائية على نموذج الآثار العشوائية.

الدراسة الثانية:

- ✓ دراسة (**يحى عبد اللاوي و يامن فوحمة و بلال نصيرة، الجزائر، 2018**): بعنوان: "**أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"[2] هدفت هذه الدارسة الى بيان مفهوم المحاسبة الاجتماعية من خلال عرض مفاهيم المرتبطة بها وذكر أهدافها ومجالاتها، بالإضافة الى توضيح أساليب ونماذج الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية على مستوى القوائم المالية للمؤسسات التي تنتهج مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما سعت الى قياس أثر ذلك الإفصاح على الأداء المالي للمؤسسة وقد أجريت هذه الدارسة في سنة 2014، أعتمد البحاثون لتحقيق أهداف هذه الدراسة على الاعتماد على طريقة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بشكل منفصل

---

[1]- إيمان بن عزوز، إلياس بن ساسي، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015.

[2]- يحى عبد اللاوي،يامن فوحمة،بلال نصيرة، "**أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،العدد 09، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

عن المعلومات المالية، باستخدام نموذجين هما: قائمة النشاط الاجتماعي الاقتصادي (Linowes) ، ونموذج قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية. وتوصلت الدراسة الى ان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وذلك عبر التأثير في عدة مؤشرات مالية.

الدارسة الثالثة:

- ✓ دراسة (**رشا بشير الجرد، سوريا، 2020**) بعنوان: **"أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للشركة"**[1] سعى الباحث في هذه الدراسة إلى قياس مستوى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، واختبار أثر هذا الإفصاح على أدائها المالي وفقًا لمؤشرين هما: العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على قائمة مكونة من 70 نشاطًا للمسؤولية الاجتماعية موزعة على خمسة محاور رئيسية: الطاقة والبيئة، العاملين، المجتمع، المنتجات، وحوكمة الشركات. وقد تم تحليل الإفصاحات الواردة في التقارير المالية النهائية لـ 24 شركة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 بالاعتماد على تحليل المحتوى، بالإضافة الى تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية كتحليل التباين الأحادي والانحدار البسيط والمتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية سُجلت في قطاع الصناعة وبشكل خاص في الأنشطة المرتبطة بالعاملين. كما كشفت النتائج أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية له تأثير إيجابي معنوي على الأداء المالي سواء من خلال العائد على الموجودات أو العائد على حقوق الملكية.

الدراسة الرابعة:

- ✓ دراسة (**علي محمد عبد اللطيف، مصر، 2022**) بعنوان:" **أثر الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي بالبنوك التجارية"**[2] هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الوفاء بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، والإنساني) على مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة في أقاليم الصعيد، تم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من 384 فردًا من المديرين والعاملين في هذه البنوك، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين أبعاد الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة في المنطقة المدروسة، كما أكدت الدراسة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لهذه البنوك، مما يعكس أهمية التزام البنوك بتلك الأبعاد لتحقيق أداء مالي متميز.

---

[1]– رشا بشير الجرد، **"أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للشركة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 01، جامعة بلاد الشام، سوريا، 2020.

[2]–علي محمد عبد اللطيف، **"أثر الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي بالبنوك التجارية"**، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 40، العدد01، جامعة سوهاج، مصر، 2022.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

الدراسة الأولى:

✓ دراسة **(Ali Raza ,2012)**

بعنوان: **" Relationship between Corporate Social Responsibility (CSR) and Corporate Financial Performance (CFP) "**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) و الأداء المالي **للشركات** (CFP) باستخدام تحليل المحتوى خلال الفترة من (1972إلى 2012) .تم تطبيق استراتيجيات مارغوليس ووالش (2001) ، أورليتسكي وآخرون(2003) ، و دام(2008) ، مع التركيز على مقاييس مالية متعددة مثل عائدات سوق الأسهم (Tobin's Q) ، والنسب المحاسبية مثل العائد على الأصول(ROA) ، العائد على حقوق الملكية(ROE) ، و العائد على المبيعات (ROS) أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين (CSR) و (CFP) عند استخدام (Tobin's Q)كمؤشر للأداء المالي. كما أن معظم الدراسات أظهرت علاقة إيجابية بين (CSR) و (ROA)، (ROE)، (ROS)، بينما أظهرت بعض الدراسات علاقة سلبية بين (CSR) وعائدات سوق الأسهم كمؤشر للأداء المالي. تقدم هذه الدراسة دليلًا أدبيًا يساهم في فهم العلاقة بين (CSR) و (CFP)لكل من الباحثين في الجوانب التجريبية والنظرية .كما تمت مناقشة القيود التي قد تواجه الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

الدراسة الثانية:

✓ دراسة (**Novrianty Kamatra, Ely Kartikaningdyah**,**2015**).

بعنوان: **" Effect Corporate Social Responsibility on Financial Performanc "**[2]

عالجت هذه الدراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) على الأداء المالي حيث استخدمت نسب ربحية مثل العائد على الأصول(ROA) ، العائد على حقوق الملكية(ROE) ، هامش الربح الصافي(NPM) ، والأرباح لكل سهم (EPS) كمؤشرات لقياس الأداء المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد على بيانات 24 شركة من قطاع التعدين والصناعات الكيميائية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (2009-2012). وجدت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر بشكل إيجابي على (ROA)و (NPM) في حين لم يظهر تأثير كبير على (ROE)و (EPS) ، تساهم هذه النتائج في دعم فكرة تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي ولكنها توضح أن التأثير ليس دائمًا شاملاً لجميع مؤشرات الأداء المالي.

---

[1]- Ali Raza,et al, **"Relationship between Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance ",**Elixir Financial Management, Volume 46, Pakistan,2012.

[2]- Novrianty Kamatra, Ely Kartikaningdyah, **"Effect Corporate Social Responsibility on Financial Performance"**, International Journal of Economics and Financial Issues, issue5, Universiti Teknologi Malaysia,2015.

الدراسة الثالثة:

✓ دراسة (**Adriana Galant, Simon Cadez,2017**)

بعنوان:

"Corporate social responsibility and financial performance relationship"[1]

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة الأساليب المختلفة التي استخدمت في الأدبيات التجريبية لقياس مفهومي المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن قياس المسؤولية الاجتماعية تراوح بين مقاربات متعددة الأبعاد وأخرى أحادية البعد، كما تنوعت أدوات القياس بين مؤشرات السمعة، وتحليل المحتوى، والاستبيانات، والمقاييس الأحادية. أما قياس الأداء المالي فشمل مؤشرات محاسبية، وأخرى سوقية، أو مزيجًا بينهما. وأشارت الدراسة إلى أن جميع طرق قياس المسؤولية الاجتماعية تعاني من بعض أوجه القصور أبرزها الذاتية في التقدير والتحيّز في اختيار البيانات، مما قد يؤثر على طبيعة العلاقة المستخلصة في الدراسات السابقة. وختامًا اقترحت الدراسة سبلًا محتملة لمعالجة هذه الإشكالات في الأبحاث المستقبلية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الأولى: دراسة (**إيمان بن عزوز، إلياس بن ساسي، الجزائر، 2015**): بعنوان "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات**، من اهداف هذه الدراسة قياس أثر ابعاد المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول لعينة من 51 مؤسسة اقتصادية جزائرية ومن النتائج المتحصل عليها وجود علاقة سلبية معنوية بين المحافظة على البيئة والعائد بينما لم تسجل علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد الأخرى للمسؤولية الاجتماعية ومنه يتضح لنا ان في دراستي اعتمدت على متغير واحد ام دراستها هنالك اربع متغيرات بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية وأيضا دراستي اعتمدت على مؤسسة واحدة ام الدراسة السابقة على عينة واسعة.

الدراسة الثانية:

الدراسة الثانية: دراسة (**Novrianty Kamatra, Ely Kartikaningdyah,2015**).

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي باستخدام مؤشرات مختلفة عن المؤشرات التي اخترتها في دراستي ولكن النتائج التي في دراستي لم تظهر دلالة إحصائية بينما الدراسة السابقة وجدت علاقة إيجابية واضحة والسبب الاختلاف يعود الى أن الدراسة الأجنبية اعتمدت على البيانات كمية دقيقة ومعلنة من تقارير الشركات بينما دراستي لم اعتمد على هذا نظرا لغياب المعلومات المعلنة.

[1]- Adriana Galant, Simon Cadez, **"Corporate social responsibility and financial performance relationship"**, **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, volume 30, issue 1, Croatia, 2017.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التطرق الى الاطار النظري للدراسة من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية حيث تم عرض مختلف التعريفات لهذين المفهومين، إضافة الى تحديد أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي والأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية، كما تم الإشارة الى العلاقة النظرية المحتملة بين هذين المتغيرين، انطلاقا من دراسات سابقة مما ساهم في بناء أساس معرفي يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية، وتشكل هذه المعلومات قاعدة نظرية للبدا في الجانب التطبيقي. الذي يهدف الى قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في بيئة المؤسسة المدروسة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الجوانب النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال التعريف بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على الأداء المالي، بالإضافة إلى عرض أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال وتحديد موقع دراستنا الحالية ضمن هذا السياق نسعى في هذا الفصل إلى الانتقال من الإطار النظري إلى الواقع العملي. ويتم ذلك من خلال دراسة ميدانية تستهدف الكشف عن واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن نشاط المؤسسات المالية. وتم اختيار البنك الخارجي الجزائري كعينة لهذه الدارسة.

وتهدف هذه الدراسة الميدانية إلى الوقوف على مدى التزام هذه المؤسسة المالية بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية وتحديد أهم الأبعاد المؤثرة على أدائها المالي، إلى جانب قياس درجة تبني هذه المؤسسة لهذه البرامج. وقد اعتمدنا في تنفيذ الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين في هذه المؤسسة للإجابة عن الأسئلة المطروحة وتحديد طبيعة الممارسات الفعلية المتبعة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للبنك الخارجي الجزائري BEA

سيتناول هذا المبحث البنك الخارجي الجزائري بدءا من تعريفه مرورا بمراجعة مهامه وأهدافه

المطلب الأول: نبذة عن البنك الخارجي الجزائري

أولا–نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب الأمر رقم 2004/67، المؤرخ في جمادى الثانية 1387 هـ، الموافق ل 01 أكتوبر 1967م على شكل شركة وطنية اقتصادية، مهمتها الأولى تتمثل في التسهيل والتطوير في إطار التخطيط الوطني للعلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى، وقد احتوى على كل أصول:

- ✓ الشركة العامة في تاريخ 31 ديسمبر 1967
- ✓ بنك بار كلاي المحدد في تاريخ 30 أفريل 1968
- ✓ قرض الشمال في تاريخ 31 ماي 1968
- ✓ البنك الصناعي الجزائري والبحر الأبيض المتوسطBIAM في تاريخ 31 ماي 1968

وقد بدأ البنك يعرف نوعًا من الاستقرار ابتداءً من 1 جوان 1968 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري.

وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970 حيث لديه حسابات الشركات الكبرى مثل: سوناطراك، النقل الجوي، فالبنك هو الذي يمدها بالقروض ويتعامل معها حسب نظامه.

أما في سنة 2011 فقد عرفت تجديد في هيكل البنك، حيث تم انشاء أول وكالة بخدمة حرة وتقع بديدوش مراد الجزائر وسط، وقد تم رفع رأسمالها الى 76 مليار دينار جزائري.

ثانيا–تعريف البنك الخارجي الجزائري (وكالة غرداية):

تعد وكالة غرداية التي تأسست عام 1987 إحدى الفروع التسعة لبنك الجزائر الخارجي التابعة للمديرية الجهوية للجنوب في ورقلة. تقع الوكالة في موقع استراتيجي بقلب ولاية غرداية مما يتيح لها تقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبي احتياجات الزبائن في المنطقة[1].

[1] تقارير البنك الخارجي الجزائري

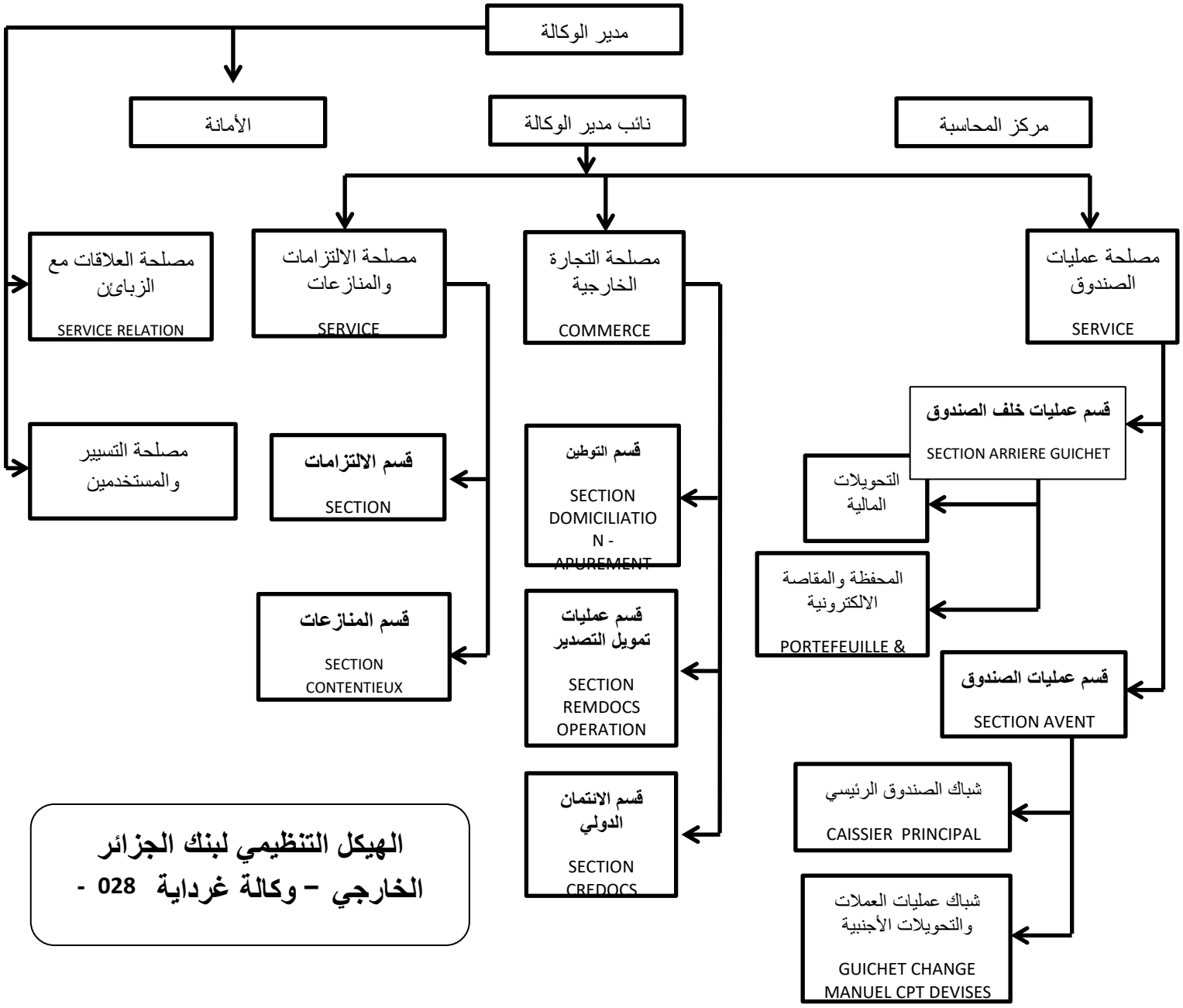

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري–وكالة غرداية–

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: أهداف ومهام البنك الخارجي الجزائري

أولا–أهداف البنك الخارجي الجزائري

الأهداف التي يسعى البنك الخارجي لتحقيقها هي:

- ✓ توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة مثل: فتح الحسابات، القروض، الادخار، البطاقات البنكية..
- ✓ تعزيز دور الجزائر في التجارة الدولية من خلال تقديم خدمات مثل الاعتمادات المستندية، التحويلات البنكية، التحصيلات الوثائقية...
- ✓ تعزيز تواجده الدولي حيث حصل على اعتماد رسمي للعمل في فرنسا مما يتيح للجالية الجزائرية هناك الاستفادة التامة من خدمات مصرفية متنوعة.
- ✓ توسيع قاعدة العملاء من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي وتسهيل الوصول الى الخدمات المصرفية.

ثانيا–مهام البنك الخارجي الجزائري

- ✓ تقديم خدمات مصرفية شاملة للأفراد والمؤسسات
- ✓ دعم التجارة الخارجية والمعاملات الدولية
- ✓ توسيع الحضور الدولي وخدمة الجالية الجزائرية
- ✓ تعزيز الشمول المالي وتحديث الخدمات المصرفية
- ✓ تطوير التمويل الإسلامي[1]

[1] نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة والأدوات التطبيقية المعتمدة.

في هذا المبحث سنتطرق الى كل ما يخص الجانب التطبيقي من اختيار عينة الدراسة بالإضافة الى تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، مع بيان أسلوب جمع البيانات والأدوات المستخدمة في ذلك وكذا الأدوات والبرامج الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات مما يساعد على اظهار النتائج الخاصة بالدراسة بكل وضوح.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

سنذكر في هذا المطلب المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة وهذا من خلال تعريف مجتمع الدارسة والعينة المدروسة الى جانب تحديد المتغيرات وطريقة قياسها وجمعها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

1-مجتمع الدارسة: هو جميع وكالات البنك الخارجي الجزائري (**BEA**) المنتشرة على المستوى الوطني، وذلك بالنظر الى اعتماد الدراسة على بيانات ومعلومات متاحة عبر الموقع الرسمي للبنك والتي تشمل نشاطات ومؤشرات ذات طابع وطني.

2-عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية غرداية، والتي تم اختيارها لإمكانية تطبيق الجانب الميداني للدراسة فيها.

الفرع الثاني: عرض مصادر البيانات وآليات جمعها.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر لجمع البيانات والمعلومات وهما المصادر الأولية والمصادر الثانوية حيث أسهم كل منهما بشكل كبير في إنجاز هذه المذكرة وبالأخص الجزء التطبيقي ويمكن تلخيصها كما يلي:

1-البيانات الأولية: وتم جمع هذه البيانات من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات مع المسؤولين خصوصا مدير البنك والتقارير السنوية كحساب النتائج والميزانية الختامية وأيضا الموقع الرسمي الخاص بالبنك.

2-البيانات الثانوية: وتتكون هذه البيانات في المقالات العلمية والبحوث الجامعية مثل المذكرة والاطروحة وأيضا المقالات والمواقع، وبالإضافة الى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المذكرة، ومن اجل التحليل الاحصائي تم استعمال بعض النماذج في برنامج SPSS من اجل قياس الأثر بين متغيري الدراسة.

3-متغيرات الدراسة :

أولا: المتغيرات التابعة:

تم الاعتماد على مؤشرين رئيسين وهما:

1-المردودية الاقتصادية: هي مقياس يعبر عن قدرة الشركة على تحقيق أرباح تفوق تكلفة رأس المال المستثمر.

2-المردودية المالية: هي نسبة تعبر عن قدرة الشركة على تحقيق أرباح صافية بالنسبة لرأس المال المستثمر من قبل المساهمين، تقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام رأس المال في تحقيق الأرباح وتستخدم لتقييم أداء الشركة من حيث العائد على حقوق المساهمين.

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

1-المحافظة على البيئة: يشير هذا المتغير إلى التكاليف المتعلقة بحماية البيئة والتي تُوجَّه نحو حماية المحيط البيئي والمجتمع من الأضرار الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة، وتشمل هذه التكاليف ما يُخصص لحماية الهواء من التلوث والحفاظ على النباتات والمياه وذلك بهدف التقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج عن العمليات الصناعية.

2-المساهمات العامة: يشمل هذا المتغير مساهمات المؤسسة في خدمة المجتمع، وذلك من خلال التبرعات، ودعم المؤسسات التعليمية، الثقافية، الرياضية، والخيرية، إلى جانب الإسهام في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي، والمشاركة في مشاريع التوعية المجتمعية.

3-الاهتمام بالعاملين: يُعبّر هذا المتغير عن مدى التزام المؤسسة تجاه العاملين فيها من خلال توفير الظروف المناسبة التي تُعزز ولاءهم وانتماءهم وذلك عبر الاهتمام بصحتهم، وتكوينهم المهني، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

4-**حماية المنتج:** يشمل هذا المتغير مختلف التكاليف المرتبطة بالأداء والتي تُوجَّه لخدمة الزبائن بما في ذلك تكاليف البحث والتطوير وغيرها من الخدمات التي تُسهم في تعزيز رضا المستهلكين عن المنافع المتأتية من المنتجات أو الخدمات المقدَّمة إليهم.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات

سنذكر في هذا المطلب الأدوات التي تم استعمالها في هذه الدراسة وطرق جمع البيانات والبرامج التي تم استخدامها لمعالجة هذه البيانات.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا: المقابلة:

تم الاعتماد في هذه الدارسة على المقابلة الشخصية خصوصا مع مدير هذه المؤسسة وكانت المقابلة شبه منظمة وذلك من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة.

الفرع الثاني: البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة لقياس المتغيرات.

أولا: البرامج المستعملة:

بعد ما تحصلت على بيانات المؤسسة والتي كانت عبارة عن جدول حسابات النتائج وميزانية الختامية للمؤسسة ومختلف التقارير الخاصة بفترة الدراسة، قمت بحساب مختلف المؤشرات المالية التي تم اختيارها لهذه الدراسة ثم قمت بنقلها الى برنامج **Excel 2019**من اجل التمثيل البياني، واستعملت برنامج **spss** من اجل دراسة الأثر بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستعملة:

1-التحليل الوصفي: تم استخدامه لعرض تطور المتغيرات المالية والغير المالية.

2-تحليل الانحدار البسيط: تم استخدامه لتحليل العلاقة بين متغيرات المستقلة والتابعة.

3- الترميز الثنائي: تم استخدامه لقياس متغيرات المسؤولية الاجتماعية بسبب غياب بيانات مالية كمية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدارسة الميدانية تحيلها ومناقشتها

يهدف هذا المبحث الى استعراض أهم النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة الميدانية، مع تقديم تحليل مفصل لهذه النتائج ومن ثم مناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدارسة الميدانية وتحليلها

سنقوم في هذا المطلب بحساب مختلف المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وأيضا الامر بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية من اجل الحصول على النتائج وتحليلها ومناقشتها.

الفرع الأول: عرض نتائج الأداء المالي وتحليلها.

1-مؤشرات التوازن المالي:

أ-رأس المال العامل (FR_{ng}):

جدول رقم (1-1): تطور عناصر رأس المال العامل لعينة الدارسة خلال فترة (2020-2023).

المؤسسة	FR_{ng}				
	2020	2021	2022	2023	المتوسط
BEA	518,397,768,765.11	665,927,564,708.82	583,162,372,062.39	598,395,141,071.90	591,470,711,652.055

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم 01 الى 05.

التعليق:

- ✓ في سنة 2020 سجّل FR أدنى مستوى له وهذا يرجع غالبًا إلى تبعات الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) التي أثرت على تحصيل المستحقات وتسيير الأصول الجارية.
- ✓ في سنة 2021 نلاحظ تحسّنًا كبيرًا بنسبة تجاوزت 28% مقارنة بالسنة السابقة ويُحتمل أن يكون ذلك ناتجًا عن تحسّن النشاط الاقتصادي العام وزيادة في السيولة.
- ✓ سنة 2022 شهدت تراجعًا مقارنة بـ 2021ما قد يعكس زيادة في الالتزامات المتداولة أو ضعفًا في تحصيل الأصول.
- ✓ في 2023 لوحظ استقرار نسبي وتحسّن طفيف وهو ما قد يدل على توجه البنك نحو إعادة ضبط توازنه المالي.

وبما أن رأس المال العامل موجب فهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة لان هذا يدل على أن المؤسسة لديها القدرة على تسديد ديونها الحالية دون الحاجة الى تصفية أُصول طويلة الأجل او الاقتراض الفوري وأيضا يساعد هذا المؤشر لجلب المستثمرين لأنه المؤسسة ذات رأس المال العامل موجب غالبا ما تعتبر أقل خطورة للمتعاملين مع المؤسسة.

ونستنتج من هذا التحليل ان البنك حافظ على مستوى موجب من رأس المال العامل خلال كامل فترة الدراسة وكما ذكرنا هو دلالة على الاستقرار المالي ولكنه يحتاج الى استراتيجيات لتقليل التذبذب.

ب- الاحتياج الى رأس المال العامل (BFR):

جدول رقم (1-2): تطور الاحتياج الى رأس المال العامل لعينة الدارسة خلال فترة (2020-2023).

المؤسسة	BFR				
	2020	2021	2022	2023	المتوسط
BEA	-21,246,696,767.24	-1,233,824,258,108.83	-2,216,555,146,311.07	-2,360,477,318,751.13	-1,458,025,854,984.57

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم 01 الى 05.

التعليق:

- ✓ في 2020 كانت القيمة قريبة من الصفر نسبيًا ما يعكس توازنًا منخفض في الموارد (ويرجع هذا كما ذكرنا سابقا الى جائحة كورونا).
- ✓ ابتداءً من 2021 بدأت القيم تسجّل انخفاضًا أكبر ما يعني تحسّنًا ملحوظًا في التسيير المالي.
- ✓ سنة 2022و2023 شهدتا انخفاضًا إضافيًا وهو أمر جيد يدل على الاستقلالية التمويلية.

وبما أن الاحتياج الى رأس المال العامل السلبي فهذا يدل على أمور منها:

- ✓ يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها المتداولة بالكامل من التزاماتها المتداولة.
- ✓ يعتبر هذا مؤشر لكفاءة المؤسسة في إدارة التدفقات النقدية.

ومنه نستنتج أن المؤسسة أظهرت كفاءة في تسيير عناصر دورة الاستغلال وهو ما قلل من الاعتماد التمويل الخارجي.

ج–الخزينة:

جدول رقم (1–3): تطور الخزينة لعينة الدارسة خلال فترة (2020–2023).

المؤسسة	Tn				
	2020	2021	2022	2023	المتوسط
BEA	539,644,465,532.35	1,889,751,822,817.65	2,799,717,518,373.46	2,661,872,459,823.03	1,972,746,566,636.62

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم 01 الى 05.

التعليق:

نلاحظ في الجدول ما يلي:

- ✓ في سنة 2020 الخزينة موجبة ولكن بقيمة منخفضة نسبيا وهذا راجع لنفس السبب الذي ذكرناه من قبل.
- ✓ سنة 2021 قفزة كبيرة في الخزينة تشير الى تحسن كبير في الفائض المالي وهذا يعني ان المؤسسة خرجت من تلك الازمة التي كانت في سنة 2020 بشكل جيد.
- ✓ سنة 2022 ارتفاع إضافي على السنوات السابقة يؤكد استمرار نمو المؤسسة.
- ✓ سنة 2023 تراجع طفيف لكنه يبقى الخزينة في حالة جيدة وهذا يدل على استقرار المالي للمؤسسة.

وبما أن الخزينة موجبة فهي الحالة المثلى التي تريدها أي مؤسسة لأن هذا يشير الى ان المؤسسة تتمتع بسيولة عالية وهذا يدل على قدرة المؤسسة على:

- ✓ تغطية نفقاتها التشغيلية بسهولة؛
- ✓ **سداد ديونها قصيرة الأجل** في موعدها دون ضغوط.
- ✓ **استغلال الفرص الاستثمارية** الجديدة التي قد تظهر.
- ✓ **مواجهة أي ظروف طارئة** غير متوقعة (مثل تباطؤ المبيعات أو زيادة التكاليف).

2-المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

أ-المردودية المالية:

جدول رقم (1-4): تطور المردودية المالية لعينة الدارسة خلال فترة (2020-2023).

المؤسسة	ROE				
	2020	2021	2022	2023	المتوسط
BEA	0.18271	0.17351	0.09666	0.10962	0.140625

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم 01 الى 05.

التعليق:

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- ✓ في سنة 2020 سجلت المردودية المالية في هذه السنة نسبة **18.27%** وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة مما يدل على أداء مالي قوي وقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح معتبرة مقارنة بالأموال الخاصة المستثمرة ويمكن تفسير هذا الأداء الجيد بوجود استقرار نسبي في النشاط البنكي رغم السياق العام المتأثر بجائحة كوفيد-19 ما يعكس فعالية في إدارة الموارد وتحقيق العوائد؛
- ✓ في سنة 2021 بلغت المردودية المالية نسبة **17.35%** أي بانخفاض طفيف مقارنة بالسنة السابقة لكنها لا تزال ضمن مستويات مرتفعة يعكس هذا استمرارًا في الأداء الإيجابي وقد يدل على حسن توظيف حقوق الملكية مع إمكانية وجود ضغوط طفيفة أثرت على معدل الربحية مثل ارتفاع التكاليف أو تقلص بعض الإيرادات؛
- ✓ في سنة 2022 شهدت هذه السنة تراجعًا واضحًا في المردودية المالية حيث بلغت **9.66%**فقط وهي الأقل في فترة الدراسة يشير هذا الانخفاض إلى تراجع فعالية البنك في تحقيق الأرباح بالنسبة للأموال الخاصة وقد يرجع ذلك إلى تغيرات في البيئة الاقتصادية والتمويلية المحيطة؛
- ✓ في سنة 2023 عرفت المردودية المالية تحسنًا طفيفًا حيث ارتفعت إلى **10.96%**بعد الانخفاض الكبير في السنة السابقة، يعكس هذا بداية تعاف تدريجي لأداء المؤسسة لكنه لا يزال بعيدًا عن المستويات المحققة في 2020 و2021 ويتطلب هذا الوضع مراجعة بعض سياسات المؤسسة.

ومنه بما أن المردودية أكبر من 0 خلال فترة الدراسة فهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة لأنه يدل على:

- ✓ الأرباح تفوق التكاليف؛
- ✓ ثقة المستثمرين تشير المردودية الإيجابية الى ان المؤسسة قادرة على نمو وفي حالة جيدة اقتصاديا مما يزيد من فرصة الاستثمار فيها؛
- ✓ القدرة على النمو والتوسع الأرباح يمكن إعادة استثمارها في المؤسسة لتمويل مشاريع جديدة؛
- ✓ تعتبر المردودية المالية الموجبة علامة على الأداء المالي القوي والكفاءة التشغيلية كلما ارتفعت هذه المردودية زادت كفاءة الشركة في توليد الأرباح.

ملاحظة:

كون المردودية المالية موجبة لا يكفي للحكم على جدوة الأداء المالي للمؤسسة لان هنالك معايير أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار منها:

-حجم ونسبة المردودية؛

-جودة الأرباح ومصادرها؛

-توقعات المساهمين والقيمة المضافة حتى ولو كانت المردودية موجبة يجب ان تكون كافية لتلبية توقعات المساهمين لان من أهداف المؤسسة هو تحقيق توقعات المساهمين.

ب-المردودية الاقتصادية:

جدول رقم (1-4): تطور المردودية الاقتصادية لعينة الدارسة خلال فترة (2020-2023).

المؤسسة	ROA				
	2020	2021	2022	2023	المتوسط
BEA	0.02824	0.02167	0.00991	0.01106	0.01772

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم 01 الى 05.

التعليق:

- ✓ في سنة 2020 سجلت المردودية الاقتصادية في هذه السنة نسبة 2.82% وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة مما يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد جيدة من استخدام أصولها الاقتصادية ويُحتمل أن هذا الأداء الإيجابي يعود إلى التحكم الجيد في التكاليف التشغيلية وفعالية استخدام الأصول المتاحة رغم الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.
- ✓ سنة 2021 بلغت المردودية الاقتصادية نسبة 2.17% وهي نسبة جيدة لكنها أقل من السنة السابقة يدل هذا التراجع على بداية انخفاض كفاءة استغلال الأصول وقد يكون نتيجة لانخفاض جزئي في نتائج الاستغلال أو ارتفاع في قيمة الأصول دون تحقيق نفس مستوى العوائد.
- ✓ سنة 2022 انخفضت المردودية الاقتصادية بشكل حاد إلى 0.99% ما يُعد مؤشرًا سلبيًا على الأداء هذا التراجع الحاد يدل على ضعف في تحقيق القيمة الاقتصادية من الأصول وربما يرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية أو ضعف استغلال الموارد المتاحة بشكل فعّال خلال السنة.
- ✓ سنة 2023 شهدت هذه السنة تحسنًا طفيفًا في المردودية الاقتصادية، حيث ارتفعت إلى 1.11%رغم أن المستوى لا يزال منخفضًا مقارنة بسنتي 2020 و2021، إلا أن هذا التحسن يُعد إشارة أولية لاستعادة التوازن وتحقيق نتائج أفضل، ما يتطلب تدعيم هذا الاتجاه من خلال تحسين الأداء التشغيلي وتوظيف الأصول بشكل أكثر إنتاجية.

أظهرت نتائج التحليل أن المؤسسة قد حققت مردودية اقتصادية موجبة خلال فترة الدراسة بمتوسط يقل عن 2% وهو ما يعد مؤشر جيد من حيث قدرة المؤسسة على تغطية التكاليف الاقتصادية الكلية، وهذا يعني ان المؤسسة الاقتصادية لا تتكبد خسائر اقتصادية.

ومع ذلك فإن ضعف هذا المتوسط يشكل خطرا على المؤسسة لأنه حتى ولو المؤسسة عندها مردودية اقتصادية موجبة فهذا ليس كافيا كما ذكرنا سابقا وهذا يستدعي الى مراجعة بعض جوانب التسيير المالي والتشغيلي.

الشكل (2–2): يوضح نمو رأس المال العامل لعينة الدراسة خلال الفترة (2020–2023)

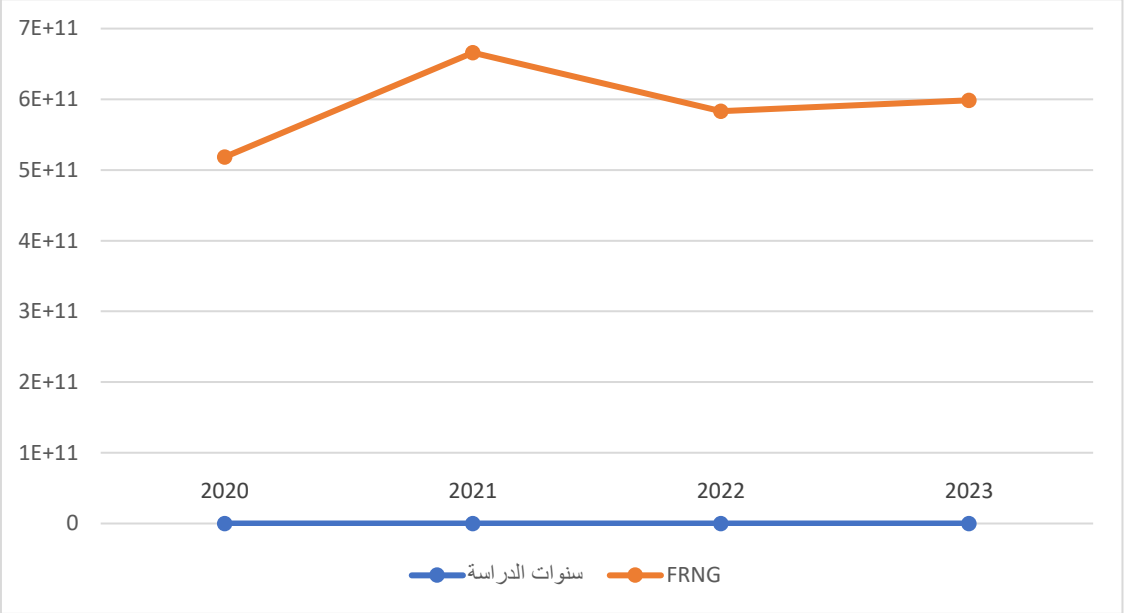

المصدر: استنادا على الجدول (1–1) وباستعمال برنامج Excel.

يتبين من المنحنى أن قيمة رأس المال العامل عرفت تذبذبًا طفيفًا خلال الفترة المدروسة وهو ما يعكس درجة من عدم الاستقرار في السيولة قصيرة الأجل للمؤسسة. وقد سُجّلت أدنى قيمة له في سنة 2020 وهو ما يعود جزئيًا إلى تداعيات جائحة كوفيد–19 التي أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي بشكل عام، في المقابل شهدت سنة 2021 تحسنًا ملحوظًا في رأس المال العامل بل أصبحت اعلى قيمة مقارنة بسنوات الدراسة مما يدل على بداية تعافي المؤسسة من آثار الأزمة واستعادة جزء من قدرتها على تغطية التزاماتها الجارية، غير أن هذا التحسن لم يستمر حيث أظهرت سنة 2022 تراجعًا جديدًا في رأس المال العامل إلا أن المؤسسة تمكنت خلال سنة 2023 من تدارك الوضع نسبيًا حيث عادت القيمة إلى الارتفاع، مما يعكس مجهودات على مستوى التسيير المالي وتحسين التوازن بين الأصول والخصوم المتداولة.

الشكل (2–3): يوضح نمو احتياج الى رأس المال العامل لعينة الدراسة خلال الفترة (2020–2023)

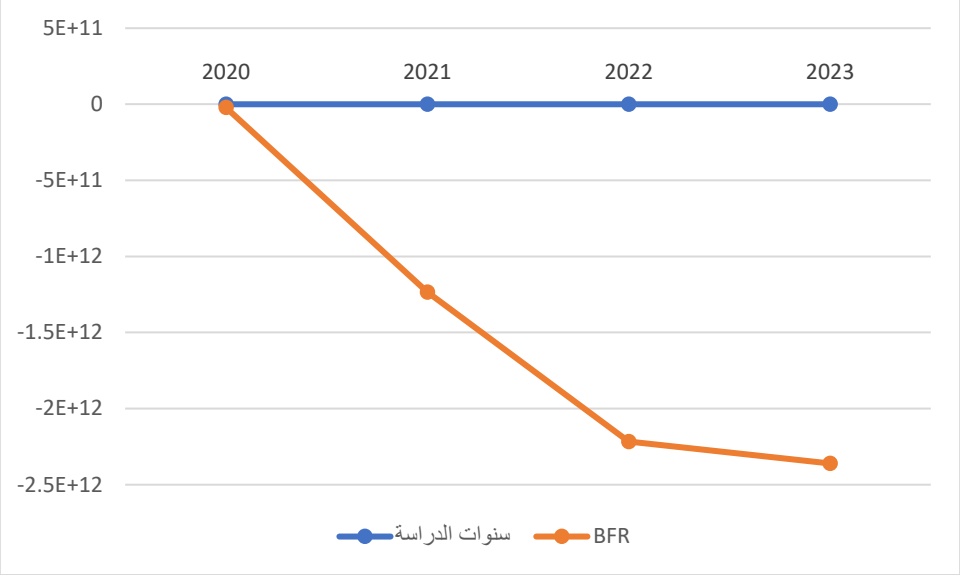

المصدر: استنادا على الجدول (1–2) وباستعمال برنامج Excel.

يوضح الشكل (2–2) تطور احتياج رأس المال العامل لعينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023. ويتبيّن من المنحنى أن قيمة الـ BFR كانت سالبة خلال كامل الفترة مما يعكس قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها التشغيلي ذاتيًا دون الاعتماد على تمويل خارجي وهو مؤشر إيجابي في حد ذاته، ففي سنة 2020 كانت القيمة أقرب إلى الصفر أي أن الاحتياج كان أقل سلبية وهو ما يشير إلى توازن نسبي بين الموارد والاستخدامات القصيرة الأجل.،وفي سنة 2021 نلاحظ تزايدًا في السلبية ما يعني أن المؤسسة حسّنت من قدرتها على تغطية احتياجاتها التشغيلية عبر مواردها الذاتية وتواصل هذا التحسن خلال سنتي 2022 و2023 حيث ازدادت القيمة السالبة للBFR ، وهو ما يدل على تقليص المؤسسة لاعتمادها على التمويل الخارجي وتحسين إدارة عناصر رأس المال العامل كالمخزون والموردين والزبائن. ويُفهم من هذا الاتجاه أن المؤسسة حققت تحسنًا مستمرًا في تسيير تمويل نشاطها التشغيلي، مما ينعكس إيجابًا على مرونتها المالية واستقلاليتها التمويلية.

الشكل(2–4): يوضح نمو الخزينة لعينة الدراسة خلال الفترة (2020–2023)

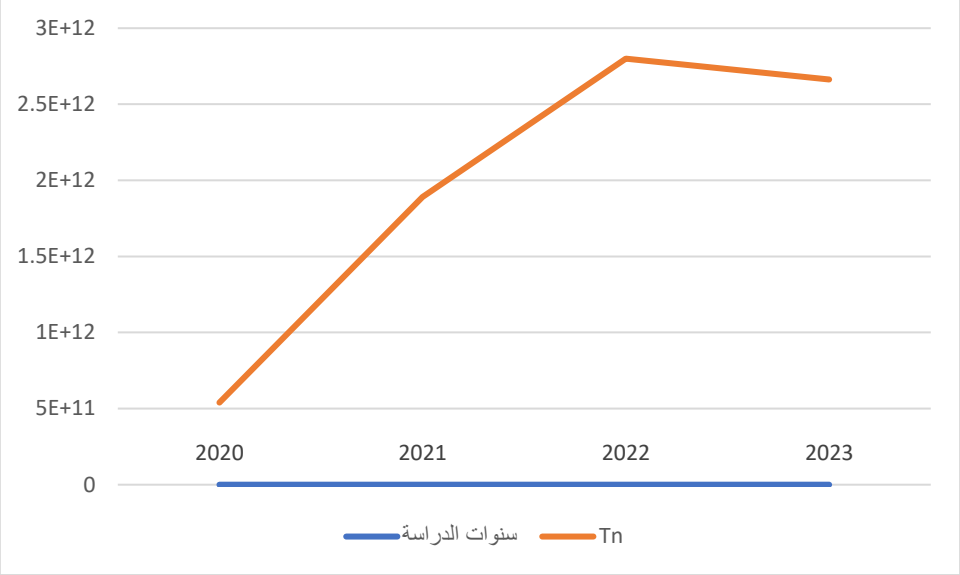

المصدر: استنادا على الجدول (1–3) وباستعمال برنامج Excel.

يوضح المنحنى تطور الخزينة لعينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023 ويُلاحظ من المنحنى أن قيمة الخزينة كانت موجبة طوال الفترة مما يدل على توفر فائض مالي لدى المؤسسة يمكّنها من تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بسهولة، في سنة 2020 بلغت الخزينة أعلى مستوياتها ما يعكس وضعًا ماليًا مريحًا من حيث السيولة غير أنه ابتداءً من سنة 2021 بدأت القيمة في التراجع وهو ما يشير إلى انخفاض نسبي في الفائض المالي، وقد استمر هذا التوجه المنخفض خلال سنتي 2022 و2023 ورغم هذا التراجع، فإن بقاء الخزينة موجبة يُعد مؤشرًا إيجابيًا على قدرة المؤسسة على المحافظة على مستوى معين من السيولة وإن كان أقل مما كان عليه في بداية الفترة المدروسة.

الشكل(2–5): يوضح نمو المردودية المالية لعينة الدراسة خلال الفترة (2020–2023)

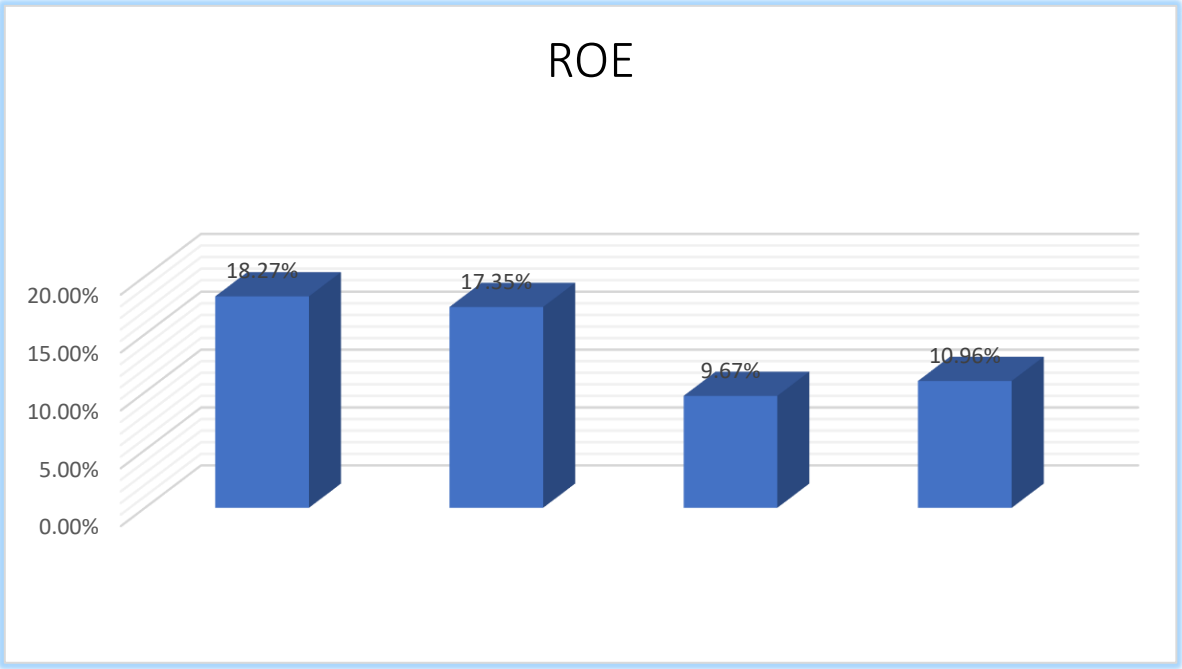

المصدر: استنادا على الجدول (1–4) وباستعمال برنامج Excel.

نلاحظ في الشكل وفي ضوء المعطيات البيانية المتعلقة بالمردودية المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية سنة يتبيّن أن المؤسسة قد شهدت تذبذبًا في أدائها المالي حيث سجّلت نسبًا مرتفعة نسبيًا في سنتي 2020 و2021 (18.27% و17.35% على التوالي) تعكس قدرة جيدة على تحقيق العائد المالي. غير أن هذه النسب تراجعت بشكل ملحوظ في سنة 2022 إلى 9.67%، ما يدل على تعرض المؤسسة لضغوطات مالية أو صعوبات تشغيلية انعكست سلبًا على أدائها، وفي سنة 2023سُجّل تحسن طفيف في النسبة بلغ 10.96%ما يشير إلى بداية تعافي محتم لكنه لا يزال بعيدًا عن المستويات المحققة في بداية الفترة.

الشكل (2-7): يوضح نمو المردودية الاقتصادية لعينة الدراسة خلال الفترة (2020-2023)

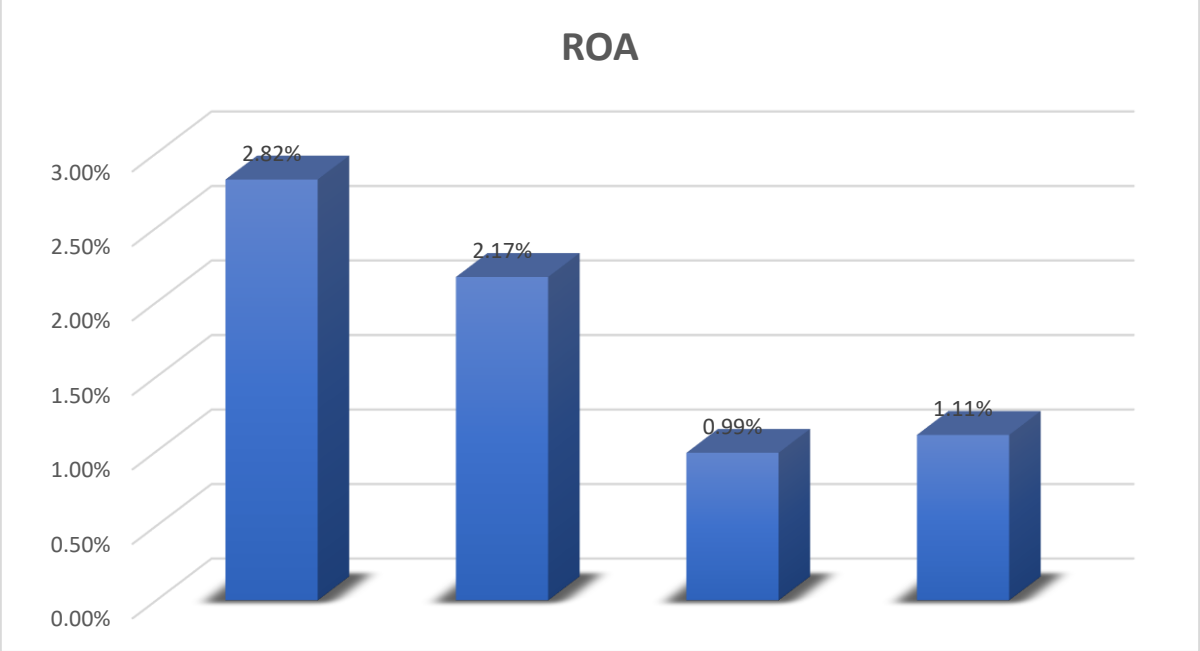

المصدر: استنادا على الجدول (1-5) وباستعمال برنامج Excel.

نلاحظ في الشكل (2-5) ان المردودية الاقتصادية للمؤسسة عرفت اتجاها تصاعديا عاما خلال فترة الدراسة مع التفاوتات البسيطة بين السنوات، وهذا يدل على ان المؤسسة استطاعت بمرور الوقت تحسين قدرتها على تحقيق أرباح من خلال أصولها خصوصا في السنتين الأخيرتين (2022-2023) ورغم البداية المتواضعة فإن الاتجاه التصاعدي التي عرفتها المؤسسة خلال فترة الدراسة يعد مؤشرا إيجابيا على تطور الكفاءة المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: عرض نتائج المسؤولية الاجتماعية وتحليلها

سنقوم في هذا الفرع بقياس أثر المردودية المالية والاقتصادية على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المالية البنك الخارجي الجزائري في الفترة (2020-2023).

وتجدر الإشارة الى ان البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة محل الدراسة كانت محدودة نتيجة غياب الافصاح الرسمي لهذه الأنشطة وعدم توفر تقارير سنوية تفصيلية، لذلك تم الاعتماد على ملاحظات مباشرة واستقراء النشاطات الفعلية المسجلة خلال السنوات الأربع، وقد تم تعامل مع هذه المعطيات من خلال الترميز الثنائي (Scoring 0/1) .

1-أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية :

قبل ان نباشر في حساب أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية المالية نعرض هذه البيانات التي تساعد على حساب هذا الأثر بوضوح حيث:

CSR1: المحافظة على البيئة

CSR2: المساهمات العامة

CSR3: حماية المنتج

CSR4: الاهتمام بالعاملين

جدول رقم (1-5): جدول لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

السنة	ROA	ROE	CSR1	CSR2	CSR3	CSR4
2020	0.02824	0.18271	0	0	0	0
2021	0.02167	0.17351	0	0	1	0
2022	0.00991	0.09666	0	0	1	0
2023	0.01106	0.10962	0	0	1	0

المصدر: استنادا على الجداول السابقة وباستعمال برنامج Excelو SPSS .

نلاحظ في الجدول قلة نشاط المسؤولية الاجتماعية حيث في السنة 2020 لم يسجل لها أي نشاط وفي السنوات الأخرى تم تسجيله فقط في حماية المنتج وهذا يعني سوف ندرس أثر المتغير (**CSR3**) على المردودية المالية والاقتصادية لان المتغيرات الأخرى لا يوجد فيها نشاط للمسؤولية الاجتماعية.

ومنه تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المسؤولية الاجتماعية (**CSR3**) على المردودية الاقتصادية (**ROA**) وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية :

- ✓ بلغت قيمة معامل الارتباط (**R**) حوالي **0.789** مما يشير الى وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين المتغيرين.
- ✓ بلغ معامل التحديد (**R^2**) حوالي **0.637** مما يعني ان ما نسبته **63.7%** من المتغير **ROA**يمكن تفسيره من خلال **CSR3**.
- ✓ أظهر اختبار **ANOVA** أن النموذج غير دال إحصائيا حيث بلغت قيمة F حوالي 3.511 بمستوى دلالة (**Sig=0.202**) وهو أكبر من **0.05**.
- ✓ كما بينت نتائج معامل الانحدار أن أثر المسؤولية الاجتماعية على **ROA** كان سلبيًا وغير معنوي إحصائيا (**B=-0.014** و (**Sig=0.202**).

ونستنتج من هذه النتائج انه لا يمكن القول بوجود تأثير معنوي للمسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية في العينة المدروسة.

2-أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية المالية:

كما تم تطبيق نفس نموذج لتحليل أثر المسؤولية الاجتماعية(**CSR3**) على المردودية المالية (**ROE**) وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- ✓ بلغت قيمة معامل الارتباط (**R**) حوالي **0.641** وهو ما يدل على وجود علاقة متوسطة بين (**CSR3**) و (**ROE**).
- ✓ بلغت قيمة (**R^2**) نحو **0.411** أي أن **CSR3** يفسر **41.1%** من التغير الحاصل في (**ROE**).
- ✓ اختبار **F** أظهر عدم دلالة النموذج إحصائيًا حيث بلغت قيمة(**Sig = (0.359 > 0.05**) .
- ✓ كما أن معامل الانحدار للمتغير المستقل كان سالبًا وغير معنوي(**B = −0.056**) .

تشير النتائج إلى أن المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة لم يكن لها أثر معنوي إحصائي على المردودية المالية للمؤسسة وعلى الرغم من وجود ارتباط نسبي متوسط إلا أن النموذج لم يُظهر دلالة إحصائية تدعم فرضية وجود تأثير فعلي مباشر.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

الفرع الأول: مناقشة نتائج الدارسة

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية للبنك الخارجي الجزائري سوف يتم مناقشة نتائج الدراسة كالاتي:

- أظهرت النتائج أن المؤسسة لم تسجل أي نشاط في ثلاثة من متغيرات المسؤولية الاجتماعية (المحافظة على البيئة، المساهمات العامة، والاهتمام بالعاملين) واقتصر النشاط فقط على متغير واحد فقط وهو حماية المنتج بل في سنة الأولى 2020 لم يسجل أي نشاط للمسؤولية الاجتماعية، مما يعكس ضعفا واضحا في تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل شامل خلال فترة الدراسة.
- بالنسبة الى أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية بلغ معامل الارتباط (R) نحو 0.789 مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا غير ان اختبار المعنوية الإحصائية أظهر عدم دلالة النموذج (F= 3.511,sig= 0.202>0.05) كما كانت معاملات الانحدار سالبة وغير معنوية وبالتالي لا يمكن اثبات وجود أثر معنوي للمسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية.
- أما بالنسبة للمردودية الاجتماعية على المردودية المالية أظهر تحليل الانحدار أيضا علاقة غير معنوية بين المتغيرين مما يعني أن تبني المسؤولية الاجتماعية لم يؤد الى تحسين ملحوظ في المردودية المالية.

الفرع الثاني: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة.

في هذا الفرع من الدراسة سيتم اختبار صحة الفرضيات التي تم اختيارها لتناسب طبيعة البيانات المتوفرة والمناسبة

- ✓ توجد علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة.
- ✓ توجد علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية المردودية المالية للمؤسسة.

اختبار الفرضية الأولى:

لتحقيق اختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار البسيط بين متغير من متغيرات المسؤولية الاجتماعية (حماية المنتج) كممثل للممارسات المسؤولية الاجتماعية نظرا لغيات المتغيرات الأخرى، وتم استخدام مؤشر المردودية الاقتصادية كمقياس للأداء المالي.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن:

- معامل الارتباط 0.789= (R)، وهو ما يشير الى وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا.
- غير أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig= 0.202 >0.05) تشير الى أن هذه العلاقة غير معنوية من الناحية الاقتصادية.

ومنه نرفض الفرضية احصائيا لعدم وجود دليل معنوي على أن المسؤولية الاجتماعية أثرت بشكل مباشر على المردودية الاقتصادية في المؤسسة المدروسة.

ومع ذلك فإن ضعف الممارسة الفعلية للمتغيرات الأخرى للمسؤولية الاجتماعية قد يكون من الأسباب التي أدت الى غياب هذا الأثر الإيجابي.

اختبار الفرضية الثانية:

تم كذلك تحليل العلاقة بين نفس المتغير بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية ومؤشر المردودية المالية وقد أظهرت نتائج التحليل أن:

- معامل الارتباط متوسط نسبيا
- لكن قيمة الدلالة الإحصائية($Sig=0.243>0.05$) تبين أن العلاقة بين المتغيرين ليست ذات دلالة إحصائية.

ومنه نرفض الفرضية الثانية أيضا حيث لم تثبت وجود أثر معنوي للمسؤولية الاجتماعية على المردودية المالية ويمكن ان يرجع ذلك كما قلنا سابقا في الفرضية الأولى.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بتطبيق الجانب العملي من الدراسة من خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة غرداية- بهدف قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023.

تم أولاً عرض وتحليل المؤشرات المالية المتعلقة بالأداء المالي حيث بينت النتائج أن المؤسسة حافظت على مستويات إيجابية في رأس المال العامل والخزينة وحتى بالنسبة الى الاحتياج الى رأس المال العامل نظرا لوضعية رأس المال العامل والخزينة مع تحسن تدريجي في المردودية الاقتصادية والمالية رغم بعض التذبذبات المرتبطة بالسياق الاقتصادي العام.

أما فيما يخص المسؤولية الاجتماعية فقد أظهرت الدراسة أن المؤسسة لم تُفصح بشكل رسمي عن أغلب متغيرات المسؤولية الاجتماعية واقتصر نشاطها في هذا المجال على حماية المنتج دون تفعيل المتغيرات الأخرى، وهو ما فرض التعامل مع هذه المتغيرات باستخدام أسلوب الترميز الثنائي.

وقد أُجري تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشري الأداء المالي باستخدام نموذج الانحدار البسيط، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط لكنها غير معنوية إحصائيًا، مما أدى إلى رفض الفرضيتين المتعلقتين بوجود أثر إيجابي مباشر للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

بالتالي كخلاصة للدراسة إلى أن محدودية تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة وعدم شموليتها لأغلب الأبعاد كان له أثر واضح في غياب العلاقة المعنوية مع الأداء المالي مما يستدعي ضرورة تعزيز هذه الممارسات لتفعيل الأثر الإيجابي المنتظر منها.

الخاتمة:

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع كان هدفنا من هذه الدراسة هو تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات المالية، وتم ذلك من خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –وكالة غرداية– وقد اعتمدت المنهجية على الجمع بين الجانب النظري الذي ذكرنا في المفاهيم الأساسية للأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية، والجانب التطبيقي الذي اعتمد على تحليل بيانات المتحصل عليها وأيضا حساب المؤشرات المالية خلال فترة الدراسة 2020-2023.

تم عبر الإطار النظري التطرق الى المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعادها الأربعة (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري)، بالإضافة الى مؤشرات تقييم الأداء المالي خصوصا المردودية الاقتصادية والمالية، كما أظهرت الدراسة أيضا مجموعة من الأعمال السابقة العربية والأجنبية التي أكدت في مجملها وجود علاقة إيجابية بين التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وتحسن أداءها المالي.

أما في الجانب التطبيقي فقد بينت نتائج التحليل أن المؤسسة المدروسة حافظت على توازن مالي إيجابي ومردودية مقبولة، لكنها لم تُظهر التزامًا فعليًا وشاملًا بأغلب أبعاد المسؤولية الاجتماعية حيث اقتصر نشاطها على جانب حماية المنتج فقط، وعند قياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشري الأداء المالي لم تسجل النتائج أي دلالة إحصائية تُثبت وجود تأثير معنوي مما أدى إلى رفض الفرضيات المطروحة.

انطلاقًا من ذلك وكخلاصة للدراسة على أن تبني المسؤولية الاجتماعية بشكل جزئي أو محدود لا يسمح بتحقيق الأثر الإيجابي المنتظر على الأداء المالي بل إن تفعيل جميع أبعادها يُعد شرطًا أساسيًا لتعزيز تنافسية المؤسسات واستدامتها المالية والاجتماعية في آن واحد.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تفعيل جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة وعدم الاكتفاء ببعد واحد فقط مع اعتماد خطة واضحة تشمل الأبعاد الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والأخلاقية؛
- ✓ تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بشأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال تقارير سنوية مفصلة ما يسمح بقياس الأثر بدقة وتعزيز ثقة المتعاملين؛
- ✓ ربط ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة لتعزيز الأداء المالي والاستدامة؛
- ✓ تدريب وتأهيل الموارد البشرية داخل المؤسسة على مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية، لضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية.

آفاق الدارسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من الدارسات المستقبلية التي يمكن ان تعاجل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي ومن بين هذه الآفاق نذكر ما يلي:

- ✓ توسيع نقاط العينة ليشمل عددا أكبر من المؤسسات مما يسمح بتعميم النتائج واختبار الفرضيات على نطاق واسع؛
- ✓ اجراء دراسة بين المؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية والتي لا تطبقها لتحليل الفروقات بينهم؛
- ✓ اجراء الدراسة بين مؤسسات لديها قطاع مختلف لمعرفة هل القطاع عنده أثر في هذه الدراسة ام لا.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

1-باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب-المذكرات:

2. خمايسية أيمن، بوعنيق نور الدين، "**تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022.
3. قريشي مروة، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة قصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2016.
4. ليندة غربة، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.
5. شخماية أميرة، شخماية لمياء، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق اهراس-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2021.

ج-المجلات والمؤتمرات والملتقيات:

6. حمادي بعلباس، بوطالبي هشام، "**الأداء المالي وطرق قياسه**"، الملتقى الوطني الأول حول: إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
7. بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، " **مراقبة التسيير كألية لحكومات المؤسسات وتفعيل الأداء**"، مؤتمر وطني بعنوان مراقبة التسيير كألية لحكومات المؤسسات وتفعيل الأبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017/04/25.
8. مصطفى عوادي، منير عوادي، " **مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي** "، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.
9. سعيد رحيم، زينب خلدون، "**دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد04، جامعة البويرة، 2018.
10. طرشي محمد، يخلف صفية، "**أهمية مراقبة التسيير كالية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**"، ملقتي وطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الأبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017.
11. سميرة لغويل، نوال زمالي، "**المسؤولية الاجتماعية، الأبعاد، المعايير**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، جامعة تسبة، الجزائر، 2016.
12. بسمة كحول، سعيدة طيب، أحمد قادري،"**الايزو 26000 كأداة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات**"، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد02،مركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2019

13. خليلي أحمد، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018

14.يحى عبد اللاوي،يامن فوحمة،بلال نصيرة، "**أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،العدد 09، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

15.إيمان بن عزوز، إلياس بن ساسي، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015.

16.رشا بشير الجرد، "**أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للشركة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 01، جامعة بلاد الشام، سوريا، 2020.

17.علي محمد عبد اللطيف، "**أثر الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي بالبنوك التجارية**"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 40، العدد01، جامعة سوهاج، مصر،2022.

2–المراجع باللغة الأجنبية:

1-Alexander Dahlsrud, "**How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions ",** Management Corp. Soc. Responsib, *Mgmt* 15, Wiley InterScience, 2006.

2- HEC Paris, **"What is Corporate Social Responsability (CSR)?",** Accessed on 20 April 2025.

3- Suarez Roony, **"Social Responsibility: The Good, the Bad and the Ugly",** Munich Personal RePEc Archive, Munich, 2020

4- Novrianty Kamatra, Ely Kartikaningdyah, **"Effect Corporate Social Responsibility on Financial Performance"**, International Journal of Economics and Financial Issues, issue5, Universiti Teknologi Malaysia,2015.

5- Ali Raza,et al, **"Relationship between Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance ",**Elixir Financial Management, Volume 46, Pakistan,2012.

6- Adriana Galant, Simon Cadez, **"Corporate social responsibility and financial performance relationship"**,
Economic Research-Ekonomska Istraživanja, volume 30, issue 1, Croatia, 2017.

الملاحق

الملحق 01:ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2020

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Mr. HA[illegible]E Medjid

Directe[illegible] Comptabilité

الملحق 02:ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2021

BILAN AU 31/12/2021 - ACTIF

ORDRE	ACTIF	NOTE	31-DÉC-21	31-DÉC-20
01	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
02	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
03	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
04	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
05	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
06	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
07	Impôts courants - actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
08	Impôts différés - actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
09	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

28

BILAN AU 31/12/2021 - PASSIF

ORDRE	PASSIF	NOTE	31-DÉC-21	31-DÉC-20
01	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
02	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
03	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
04	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
05	Impôts courants - passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
06	Impôts différés - passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
07	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
08	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
09	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
	TOTAL DU PASSIF		4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

29

الملحق 03:ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2022

BILAN AU 31/12/2022 - ACTIF

ORDRE	ACTIF	NOTE	31-DÉC-22	31-DÉC-21
01	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	1 155 364 636 039,70	894 784 095 834,30
02	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	70 068 526 519,57	64 066 365 714,86
03	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	910 663 297 463,80	803 077 274 894,32
04	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	679 935 767 862,68	344 659 267 800,59
05	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 501 210 118 540,43	1 641 238 283 878,35
06	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	234 305 870 381,25	265 910 824 000,73
07	Impôts courants – actif	2.7	19 349 551 078,30	20 570 411 430,34
08	Impôts différés – actif	2.8	2 183 256 820,15	2 091 679 273,52
09	autres actifs	2.9	3 142 094 158,85	4 092 734 688,45
10	comptes de régularisation	2.10	73 297 998 665,56	64 742 593 586,82
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	43 084 492 023,22	42 628 215 431,36
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	19 375 302 758,14	18 046 368 787,27
14	Immobilisations incorporelles	2.13	890 414 209,32	709 060 905,54
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		4 712 871 326 520,99	4 166 607 176 226,45

BILAN AU 31/12/2022 - PASSIIF

ORDRE	PASSIF	NOTE	31-DÉC-22	31-DÉC-21
01	Banque centrale	2.14	0,00	357 205 718 222,84
02	Dettes envers les institutions financières	2.15	214 269 445 290,60	187 412 638 026,87
03	Dettes envers la clientèle	2.16	3 759 839 554 529,77	2 874 648 055 798,32
04	Dettes représentées par un titre	2.17	51 807 857 728,88	51 121 856 458,88
05	Impôts courants – passif	2.18	7 331 957 979,95	23 442 339 458,62
06	Impôts différés – passif	2.19	60 297 838,89	165 057 394,16
07	Autres passifs	2.20	2 833 775 641,41	14 702 196 402,31
08	Comptes de régularisation	2.21	43 549 620 602,08	41 675 290 033,54
09	Provisions pour risques et charges	2.22	36 351 134 603,94	29 422 943 399,55
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	31 524 264 470,97	33 836 266 979,97
12	Dettes subordonnées	2.25	70 135 833 535,68	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	188 878 726 385,43	148 205 388 842,24
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 605 056 897,34	19 363 490 548,73
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	1 581 600 170,35	3 860 430 826,80
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	43 646 123 728,48	71 812 906 716,39
	TOTAL DU PASSIF		4 712 871 326 520,99	4 166 607 176 226,45

الملحق 04:ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2023 أصول

BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2023 –ACTIF

UNITÉ : DA

Code	Actif	Note	31-déc-23	31-déc-22	EVOLUTION
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	973 787 825 444,67	1 155 364 636 039,70	(181 576 810 595,03)
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	41 993 545 529,09	70 068 526 519,57	(28 074 980 990,48)
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	1 151 183 049 242,33	910 663 297 463,80	240 519 751 778,53
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	530 771 580 182,11	679 935 767 862,68	(149 164 187 680,58)
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 491 717 534 892,11	1 501 210 118 540,43	(9 492 583 648,32)
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	239 552 943 756,86	234 305 870 381,25	5 247 073 375,61
7	Impôts courants - actif	2.7	21 872 713 669,07	19 349 551 078,31	2 523 162 590,77
8	Impôts différés - actif	2.8	3 567 508 332,25	2 183 256 820,15	1 384 251 512,10
9	autres actifs	2.9	14 772 097 918,95	3 142 094 158,85	11 630 003 760,10
10	comptes de régularisation	2.10	34 985 944 294,87	73 297 998 665,56	(38 312 054 370,70)
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	38 494 321 734,19	43 084 492 023,22	(4 590 170 289,03)
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	19 547 071 195,88	19 375 302 758,14	171 768 437,74
14	Immobilisations incorporelles	2.13	895 518 185,02	890 414 209,32	5 103 975,70
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF		4 563 141 654 377,40	4 712 871 326 520,99	-149 729 672 143,59

الملحق 05:ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2023 خصوم

BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2023 –PASSIF

UNITÉ : DA

Ordre	PASSIF	Note	31-déc-23	31-déc-22	EVOLUTION
1	Banque centrale	2.14	0,00	0,00	-
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	243 037 252 816,12	214 269 445 290,60	28 767 807 525,52
3	Dettes envers la clientèle	2.16	3 555 206 187 485,32	3 759 839 554 529,77	(204 633 367 044,45)
4	Dettes représentées par un titre	2.17	53 802 164 946,97	51 807 857 728,88	1 994 307 218,09
5	Impôts courants - passif	2.18	11 247 620 579,41	7 331 957 979,95	3 915 662 599,46
6	Impôts différés - passif	2.19	152 768 711,80	60 297 838,89	92 470 872,91
7	Autres passifs	2.20	16 871 443 807,96	2 833 775 641,41	14 037 668 166,54
8	Comptes de régularisation	2.21	43 500 357 653,44	43 549 620 602,08	(49 262 948,64)
9	Provisions pour risques et charges	2.22	32 378 231 515,91	36 351 134 603,94	(3 972 903 088,03)
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	32 252 700 754,23	31 524 264 470,97	728 436 283,26
12	Dettes subordonnées	2.25	71 148 198 600,71	70 135 833 535,68	1 012 365 065,03
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00	-
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00	-
15	Réserves	2.28	214 106 450 284,26	188 878 726 385,43	25 227 723 898,83
16	Ecart d'évaluation	2.29	-14 726 353 126,61	18 605 056 897,34	(33 331 410 023,95)
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	11 962 050 608,67	1 581 600 170,35	10 380 450 438,32
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	49 746 502 622,00	43 646 123 728,48	6 100 378 893,53
	TOTAL DU PASSIF		4 563 141 654 377,40	4 712 871 326 520,99	-149 729 672 143,59

الملحق 06: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CSR3[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: ROA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.798[a]	.637	.456	.00648321

a. Predictors: (Constant), CSR3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	3.511	.202[b]
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.000	3			

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), CSR3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.028	.006		4.356	.049
	CSR3	-.014	.007	-.798	-1.874	.202

a. Dependent Variable: ROA

الملحق 07:نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على المردودية الاقتصادية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CSR3[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: ROE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.641[a]	.411	.116	.04114166

a. Predictors: (Constant), CSR3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	1.395	.359[b]
	Residual	.003	2	.002		
	Total	.006	3			

a. Dependent Variable: ROE

b. Predictors: (Constant), CSR3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.183	.041		4.441	.047
	CSR3	-.056	.048	-.641	-1.181	.359

a. Dependent Variable: ROE